

في هـذا العـدد :

AL- HOURRIAH - Nº 606 - 29/ 1/1973 - بيروت - الاثنين ٢٩/١/١٩٧٣ - العدد ٦٠٦ - السنة الثالثة عشرة - الثمن ٢٥ قرشا لبنانيا

المعركة مستمرة ضد سلطة الاحتكار والقمع

اكثر من ثلاثين الفا تظاهروا السبت ٢٧ – ١ – ٧٣ مستنكرين مجزرة سلطة الاحتكار والقمع بحق مزارعي التبغ في النبطية .

اكثر من ثلاثين الفا كسروا قرار السلطة الفاشية بمنع المظاهرات .

رغم التهويل والتهديد .

رغم الاحتلال العسكري لمدينة بيروت .

رغم مئات الحواجز التي اقامها رجال الامن والتي عزلت بيروت طوال يوم بأكمله عن سائر مناطق لبنان ، وحرمت على كل من يحمل بطاقة هوية من صور والنبطية من دخولها .

منعوا مزارعي التبغ في الجنوب من الوصول الى بيروت لكنهم لم يستطيعوا منع جماهير العمال والطلاب والكسبة من التظاهر ضد نهبهم وعجزهم ومجازرهم .

لكن المعركة مستمرة .

الاستنكار الفعلي هو بمتابعة النضال ، بكافة اشكاله ، من اجل انتزاع مطالب الجماهير الحيوية والملحة .

من اجل منح مزارعي الجنوب كامل حقوقهم .

من اجل رفع حالة الطواريء عن الجنوب ، والغاء قانون الاحزاب والجمعيات الرجعي .

من اجل تنفيذ مطالب المعلمين الرسميين واعادتهم جميعا الى العمل .

من اجل كل هذا ، المعركة مستمرة ضد سلطة الاحتكار والقمع !



الكلمة الأخيرة

زيارة الملك حسين لواشنطن
تمهيد سعودي .. ومراهنة مصرية

المأزق الذي تعيشه الانظمة العربية المعنية حيال مسألة احتلال الاراضي العربية ، بعد اكثر من خمس أعوام على حرب حزيران ١٩٦٧ ، لا يتمثل فقط ، في انتهاجها طريق التنازل والرهان على تسوية ، تخاطب الولايات المتحدة الامريكية والدول الامبريالية الاخرى ، من موقع المساومة على المصالح الوطنية في المنطقة ، ولا تتمثل ايضا في اتجاهات التصلب والانكفاء اليميني نحو موقع معاداة الجماهير والطبقة العاملة ، وازدياد طابعها القمعي مع تزايد حدة المأزق الوطني .. ان هذا المأزق ، عبر عن نفسه أكثر فأكثر خلال الفترة الاخيرة بالاستسلام تجاه أكثر الاوتوقراطيات الملكية العربية تعفنا ومعاداة للتقدم ، واطلاق يدها في أكثر من موقع في الوطن العربي (الخليج ، اليمن) ، وأكثر من ذلك ، الرهان على ((نفوذ)) هذه الرجعيات لدى الولايات المتحدة من أجل اقرار التسوية السلمية ، الامر الذي أدى ويؤدي الى تحويل سلاح النفط من سلاح محتمل بيد قوى المعركة ، والمجابهة ، الى سلاح مضمون بيد الولايات المتحدة عبر الاتفاقية السعودية – الامريكية الاخيرة ، حيث تجري الان محاولات لتحويل هزيمة حزيران ١٩٦٧ من هزيمة أمام اسرائيل ، الى هزيمة أعم تجاه الامبريالية الامريكية في نطاق المشرق العربي والجزيرة العربية .

وعلى قاعدة التنازلات والتراجعات ، تكتسب الرجعيات الاوتوقراطية وعلى رأسها السعودية نطاقا أوسع من الحركة والنفوذ في المنطقة ، وجاءت زيارة الملك حسين للسعودية في أوائل كانون الثاني الماضي ، والدعم السعودي الاقتصادي ، المثل بزيادة المعونة المالية ، والدعم السياسي المثل بدعوة الاقطار العربية لدعم الاردن ومساعدته في ((صموده)) ، لتضع قاعدة جديدة للوحة العلاقات الرسمية العربية مع الاردن ، بعيدا عن ذكريات المجازر الدموية التي نفذت بالجماهير والمقاومة الفلسطينية في أيلول ١٩٧٠ وتموز ١٩٧١ . وهي المجازر التي فرضت نمطا من التعامل بين هذه الدول وبين النظام الاردني كان أحد شروطها عودة النظام الاردني عن موقفه تجاه المقاومة والقضية الفلسطينية ، سواء بالسماح بعودة المقاتلين الى قواعدهم في الاردن ، أو بالتخلي عن مشروع ((المملكة العربية المتحدة)) .. وقد كان هذا ((الشرط)) ورقة ضغط تستعملها القاهرة – على الخصوص – لضبط تحرك الملك حسين تجاه التسوية السلمية وهو تحرك مستعد لابعد ما يمكن من التنازلات .

ولكن منذ مؤتمر وزراء الخارجية العرب في الكويت (تشرين الثاني ١٩٧٢) ، كان انفتاح الاردن على الدول العربية الاخرى ، وتحسين العلاقات معها ، يجري وفقا لقاعدة واشتراطات النظام الاردني ، وليس العكس ، فقد كان من شأن التراجعات العربية العامة ، ان جعلت من ارتهان عودة العلاقات مع الاردن بتعديل موقفه من المقاومة وقضية تمثيل الشعب الفلسطيني ، مجرد حجة شكلية ، كان ممثلو النظام الاردني يقدمون لها ردا شكليا مقابلا : ليس لنا اعتراض على عودة الفدائيين للاردن شرط ان يكون ذلك في اطار خطة عربية مشتركة ! . اما مشروع ((المملكة العربية المتحدة)) فهو مشروع متروك لما بعد التسوية .

وهكذا فان التحرك الاردني الاخير باتجاه عدد من الانظمة العربية ، والذي يمهد للقاء الملك حسين بنيكسون في غضون الشهرين القادمين ، يأتي في سياق تزايد النفوذ السعودي في المنطقة واعطاء الاردن دفعة قوية في علاقاته العربية ، ويدفع باتجاه مزيد من التماس والتقارب بينه وبين بعض الدول العربية . ففي نهاية كانون الثاني الماضي اعلن في عمان عن زيارة سيقوم بها وزير الخارجية الاردني لسورية ومصر قريبا ، وقد قام زيد الرفاعي مستشار الملك بزيارة القاهرة ، حيث اجتمع بالرئيس السادات لمدة أربع ساعات .

ويبدو ان ((الانفتاح)) الاردني – العربي ، يجد صداه في القاهرة ، التي لم تكتف بوصول المسؤول الاردني ، فارسلت هي بدورها الدكتور حسن صبري الخولي ، حاملا رسالة شخصية من السادات تظهر رغبة القاهرة في مزيد من التفاهم مع عمان .

وهكذا عاد النظام الاردني ليلعب – بالنسبة للقاهرة – دور النافذة المفتوحة على أميركا .. وهذه ليست المرة الاولى التي يلعب فيها الملك حسين بالنسبة للنظام المصري هذا الدور ، فقد كان الملك حسين بعد هزيمة ٥ حزيران حريصا دائما على أن يأخذ موافقة ((القاهرة)) على كل تحرك تجاه أميركا يقوم به ، حتى انه ذهب مرة ناطقا باسمها لدى واشنطن . وكان النظام المصري يجد في هذا الدور الاردني وسيلة من ضمن وسائل أخرى لمفاوضة أميركا بطريق غير مباشر .. ولم يتوقف هذا الدور الا بعد ضرب المقاومة في أيلول . فقد وجد النظام المصري ان الملك حسين يمضي بعيدا عن ((الشروط المصرية)) لاية تسوية سلمية ، بمعنى استعداده لتنازلات أكثر وتراجعات أكبر تصل الى حد التخلي عن جزء من الاراضي العربية ، وتصل الى حد القبول بالصلح وبالمفاوضات المباشرة ، بالاضافة الى استعداده الذاتي لضرب المقاومة وتصفيتها .

هنا حدث الافتراق المصري – الاردني . وكان ((الطريق المسدود)) الذي وصل اليه الحل السلمي والاشتراط الاميركي – الاسرائيلي بحل جزئي لفتح القناة على أن يبحث بعد ذلك بكيفية الانسحاب الاسرائيلي وشروطه ، وفي مقدمتها شرط ((المفاوضات المباشرة)) .

(هذا الشرط الاميركي – الاسرائيلي المشترك عبر عنه رابين مؤخرا بالقول بأن هناك اتفاقا خطيا بين أميركا واسرائيل على الاصرار بالتمسك بهذا الشرط – الحل الجزئي – .. وقد عاد ((روجرز)) الى تأكيده هذا الاسبوع مما جعل المسؤولين المصريين يصرحون بأن هذا الحل مرفوض ما لم يرتبط فتح القناة بحل شامل للانسحاب الاسرائيلي) .

منذ ذلك الوقت انقطع الحوار الاميركي – المصري حتى ان السادات قال ان الاميركيين لم يتصلوا به ولم يحددوا موقفهم بعد زيارة روجرز وسيسكو ورجوع الاخير الى أميركا بعد زيارة اسرائيل في العام الماضي (أي بعد الاتفاق الخطي الاميركي – الاسرائيلي بالحل الجزئي كما أشار رابين) .. وهذا ما جعل النظام المصري في مواجهة مأزق الاحتلال من جديد .. ولكن انقطاع الحوار الاميركي – المصري لا يعني بالنسبة للنظام المصري قفل الباب نهائيا ، فهو لم يزل يراهن على الضغوط المختلفة العالمية والعربية وعلى التنازلات المختلفة كي تحدد أميركا موقفها على أساس ((الضغط على اسرائيل بالانسحاب الكامل)) ..

ومن هنا عودة النظام المصري الى فتح بعض النوافذ المغلقة ، وخاصة النوافذ العربية : الاردن ، السودان ، السعودية . وبالتالي حل ((المشاكل المعلقة)) مع هذه الدول التي لها علاقات وثيقة مع الولايات المتحدة الاميركية .

ومن هنا كان اللقاء المصري – الاردني الجديد ، والنظام الاردني يدرك أهمية مصلحته في أن يستظل بأية تسوية سلمية بموقف عربي مشترك ، فهو بالرغم من استعداده لعقد ((اتفاق سلام وصلح منفصل مع اسرائيل)) ، الا انه يسعى ويفضل – كما تفضل أميركا نفسها – على أن يكون الاتفاق مع مصر اولا ، وان يكون عاما لا ((جزئيا)) .. وهذا معنى الضمانات التي قال السادات انه تلقاها من الملك حسين بأن الاردن لن يعقد اتفاق سلام منفصلا مع اسرائيل . وكشف السادات ان الملك حسين بعث اليه بهذه الضمانات مع زيد الرفاعي احد مستشاري الملك الذي زار القاهرة منذ فترة . وعلى أساس ذلك سيتم اللقاء بين السادات والملك حسين قبل سفر الاخير الى واشنطن . ومعنى ذلك ان الحكم المصري يراهن على زيارة الملك حسين كامكانية جديدة لفتح باب الحوار مع أميركا من جديد ، والمراهنة أيضا على الدور السعودي الذي مهد لزيارة الملك حسين الى الولايات المتحدة .

فقبيل سفر الملك حسين للولايات المتحدة ، يكون الامير فهد بن عبد العزيز وزير الداخلية السعودية قد سبقه الى هناك ، بمهمة ((التمهيد لزيارة الملك حسين واقناع واشنطن بالاستماع بكل عناية واهتمام الى ما سيقوله واعتبار ما سيقوله معبرا عن وجهة النظر السعودية)) ايضا . كذلك كانت زيارة الامير سلطان بن عبد العزيز وزير الدفاع السعودي لعمان بهدف ((تأكيد الدعم السعودي واطلاع الاردن على نتائج المحادثات التي كان اجراها وزير الدفاع السعودي في الكويت حول امكان دفع المعونة الكويتية للاردن والمجمدة منذ حوادث ايلول ١٩٧٠ والتي تقدر قيمتها بنحو ٦٠ مليون دينار اردني)) (((النهار)) ١٥–١–٧٣) .

وهكذا فان دور السعودية في المنطقة يتنامى ، ويشد من عضد الرجعيات الملكية ، وخاصة في عمان ، كما ان التراجعات المصرية ، والمأزق الوطني الذي يعيشه النظام المصري ، والذي لا يجد له مخرجا الا عبر الرهان على تسوية سياسية مقبولة من الولايات المتحدة . كلها اعتبارات جعلت من عودة النظام الاردني الى ((الحظيرة العربية)) غير مكلفة وتتم في اطار التراجع العام الذي يحيط المنطقة ، وتعطي الملك حسين دور الناطق الشخصي باسم عدد من الانظمة العربية لدى واشنطن . وهي المهمة التي تعطي الملك حسين تغطية عربية للتراجعات المقدمة باسمه .

ان ((وحدة الصف العربى)) ، و ((ازالة الخلافات العربية)) ، شعارات مرشحة لتغطية التقارب الذي ترعاه السعودية بين عدد من الاقطار العربية ، على قاعدة البحث عن تسوية سياسية لمشكلة الاحتلال ، ومثل هذا التقارب يعبر عن نفسه داخل كل قطر بتشدد حديدي ضد الجماهير والقوى الديمقراطية ، ويعبر عن نفسه فلسطينيا بمحاولة شد بعض القوى الاستسلامية للاندماج في اطار التسوية المنتظرة ، ولجم القوى المراهنة على تشديد الكفاح ضد الامبريالية واسرائيل .

ومهما كانت حدود رهان الانظمة على التسوية بالرعاية الامريكية ، مغرقة بالتفاؤل او بالتشاؤم ، فان الثمن المقدم من هذه الانظمة لا بد أن يدفع على حساب الحريات الديمقراطية وفوق أجساد القوى والتنظيمات الشعبية والديمقراطية ، الامر الذي يتطلب وحدة هذه القوى في عموم المنطقة لمجابهة ذلك .

حملة اعتقالات جديدة في عُمان والبحرين

شهد القطر العماني حملة جديدة وواسعة من الاعتقالات وتشكل حلقة في الحملات التي تشنها اجهزة القمع التي يقودها ضباط المخابرات البريطانية وتلعب فيها المخابرات الاردنية دورا متزايدا وخطيرا .

ففي يوم الخميس ١٠-١-٧٣م انكشفت حملة واسعة من الاعتقالات في شمال عمان والتي تمت على يد الجيش الذي يقوده الانجليز وكانت حصيلة هذه الحملة كما اذاعها متحدث بلسان السلطة في مسقط اكثر من خمسين مواطنا والعثور على بعض الاسلحة وتشمل مدافع البازوكا والهاون والالغام والرشاشات والتي تم تهريبها كما يدعي من الحدود الجنوبية لليمن الجنوبية ، وعلقت اذاعة لندن على ذلك بقولها ان هذه الحملة تدل على تغلغل تنظيم الجبهة الشعبية في شمال عمان بعد ان كان يقتصر في السابق على المنطقة الجنوبية فقط .

اما في ساحل عمان (ابو ظبي) فقد تم اعتقال اربعة من طلاب كلية زايد العسكرية حيث يجري تحقيق دقيق مع الطلاب الاربعة وتشير المعلومات المتسربة من داخل مكاتب المخابرات ان الطلبة متهمون بتشكيل تنظيم سري وحيازة بعض الاسلحة وهذه هي الحجة الجاهزة لادانة كل من له ميول وطنية .

واما في البحرين وجريا على عادة السلطة في اعتقال العناصر الطلابية الوطنية حال عودتهم للبلاد فقد اعتقلت السلطة الطالب عدنان العسيري رئيس الهيئة الادارية لفرع الاتحاد الوطني لطلبة البحرين في الكويت عند قدومه للبحرين في زيارة لاهله اثناء عطلة عيد الاضحى ، هذا وقد اصدرت المنظمات الطلابية في الكويت ومنها الاتحاد الوطني لطلبة البحرين والاتحاد الوطني لطلبة الكويت بيانا استنكرت فيه اعتقال رئيس الهيئة الادارية وارسلت برقية الى رئيس وزراء البحرين تطالب فيه بالافراج الفوري عن عدنان العسيري .

تشكيل لجنة خاصة في أميركا للدفاع عن المناضلين «الاسرائيليين»



المتهمون الستة : يهوديان واربعة عرب وراء القفص اثناء توجيه تهمة التجسس لهم لحساب سوريا

جرى في شيكاغو تشكيل لجنة خاصة فلسطينية ويهودية للدفاع عن المناضلين « الاسرائيليين » الاربعة ايجود اديف وداوود فريد وداوود كوبفر وحزقيال كوهين الذين اعتقلهم البوليس الاسرائيلي مؤخرا بتهمة « التجسس والتصميم على التخريب والخطف السياسي » . وقالت اللجنة في اول بيان لها أن عضوية هذه اللجنة مفتوحة لكل المواطنين المهتمين بالقضية بغض النظر عن الاصل العرقي .وبعد التمعن في المبادىء السياسية والايديولوجية التي يدعو لها هؤلاء الشباب وبالاضافة الى معلومات مستقاة من اصدقاء لهم مقيمين حاليا في الولايات المتحدة تبين لهذه اللجنة - المكونة من فلسطينيين ويهود طلابا واساتذة ومهنيين - أن تهمة التجسس ضد الاربعة ملفقة ... واذا صح انهم قرروا العمل لتحرير فدائيين فلسطينيين من السجون الاسرائيلية فان ذلك ينبع من ايمانهم بشرعية المقاومة الفلسطينية وأن ايجاد دولة فلسطينية ديمقراطية يتعايش فيها العرب واليهود متساويين هو هدف ممكن وعادل . لقد تكشف لهؤلاء الاشخاص أن بقاء الشعب الفلسطيني مرتبط ببقاء اليهود الاسرائيليين ، وأن اسرائيل دولة امبريالية وتوسعية ..

وأضاف بيان اللجنة :

● أن تصريحات اطلقتها وسائل الاعلام ومسؤولين اسرائيليين ستؤثر على قضية هؤلاء المتهمين باعتبارهم ابرياء حتى تثبت ادانتهم حتى ان بعض الاصوات طالبت باعدامهم قبل ان يعين موعد لمحاكمتهم !

ان هدف اللجنة الوحيد هو اجراء محاكمة عادلة لهؤلاء الرجال الشجعان . وتدعو اللجنة كافة حركات السلم ، وكل اليهود وغير اليهود التقدميين لتأييد هذا المسعى . وقد دعت ايضا اتحادات المحامين العرب للمشاركة الفعالة في الدفاع عنهم . وستطلب من وليام كونستلر وهو مدعي عام في ديترويت وعابدين جبارة رئيس خريجي الجامعات الامريكية الذهاب الى اسرائيل كمستشار قضائي ومراقب باسم اللجنة .

ترسل التبرعات لمساعدة عمل هذه اللجنة الى « رصيد الدفاع عن الاسرائيليين الاربعة » ص.ب ٥٤٢١ شيكاغو ، ايلينوي ، تلفون ٨٤٥٧ - ٩٦٤. ولا يستدعي تأييد هذه القضية الموافقة على الاراء السياسية التي يعتنقها هؤلاء الرجال الاربعة بل اقتناع بحق المتهمين في محاكمة عادلة وعلنية .

امين اللجنة

علي م. بغدادي

ملاحظة : علمت اللجنة من مصادر موثوقة بان المناضلين المسجونين يتعرضون لاقسى انواع التعذيب .

المنظمات النسائية في نابلس تدين الاحتلال وتطالب بالافراج عن جميع المعتقلات في سجون الاحتلال

وجهت المنظمات النسائية في مدينة نابلس المحتلة نداء الى الرأي العام العالمي الديمقراطي والى كافة المنظمات الدولية والانسانية تطالبها بضرورة التدخل الفوري والسريع لاطلاق سراح المناضلات الفلسطينيات في سجون الاحتلال الاسرائيلي . وتفيد معلومات حصلت عليها هيئة التحرير أن حملة من الارهاب والتعذيب الوحشي توجهها الان سلطات الاحتلال ضد كل من مريم الشخشير ، التي اعتقلتها السلطات الاسرائيلية في اذار ١٩٦٩ بعد عملية ناجحة للجبهة الديمقراطية في الجامعة العبرية ، والمناضلة لطيفة هواري ، التي تعاني في السجن من مرض خطير ولا تتيح لها سلطات العدو فرص المعالجة .

ورغم تردي الاوضاع الصحية للمناضلات الفلسطينيات في سجون العدو ، فان سلطات الاحتلال كانت ولا زالت ترفض طلبات الصليب الاحمر الدولي لمقابلة المعتقلين للاطلاع على أوضاعهم الصحية ضاربة بذلك جميع الاعراف الانسانية عرض الحائط .

وتأتي حملة الارهاب والتعذيب ، التي تنظمها سلطات الاحتلال ضد المعتقلين الوطنيين مترافقة مع حملة ارهاب وتعذيب مماثلة وحملة اعدامات ينظمها اعداء الشعب في عمان ضد المناضلين الوطنيين في سجون الرجعية الاردنية وذلك كمحاولة للنيل من صمود وصلابة المناضلين المعتقلين وبث مناخ من الاستسلام لا في السجون فقط بل وفي كافة الاوساط الشعبية المعادية للاحتلال ولاعوانه في عمان ، هذا وقد وجهت العلاقات الخارجية في الجبهة الشعبية الديمقراطية نداء الى الرأي العام الديمقراطي في العالم والى رابطة الحقوقيين الديمقراطيين والصليب الاحمر الدولي تناشدهم التدخل الفوري والسريع لايقاف حملات الارهاب والتعذيب في سجون الاحتلال ولاطلاق سراح المناضلات الفلسطينيات وفي مقدمتهن مريم الشخشير ولطيفة هواري ،

الحرية

اصحاب الامتياز
محسن ابراهيم وشركة دار التقدم العربي للصحافة والطباعة والنشر

المدير المسؤول
انور نصار

المدير الاداري
ياسر نعمه

مكاتب الادارة والتحرير
شارع المحمصاني ، متفرع من شارعي بشارة الخوري وعمر بن الخطاب - منطقة العاملية - محلة راس النبع - بناية فؤاد درويش هاتف : ٢٤٧٥٥٢ - ص. ب. ٨٥٧ بيروت-لبنان

مؤتمر وزراء الخارجيّة والدفاع.. والخطوات المرتقبة للمصالحة مع الأردن

نالت زيارة صبري الخولي الى عمان اهتماما واسعا من الدوائر السياسية العربية وأوساط المقاومة الفلسطينية ، وخاصة أن أنباء هذه الزيارة قد جاءت في نفس الوقت الذي القى فيه السادات خطابه الذي جهد فيه لعقد مصالحة مع الاردن بناء على « وعود » قدمها الملك حسين لمبعوث السادات الخاص بأن لا ينفرد النظام الملكي في أي تسوية مع اسرائيل ، وأن تتم خطوات البحث عن التسوية بشكل مشترك بين الاردن ومصر .

ورغم أن السادات لم يؤكد فيما اذا كان سيرفض زيارة الملك حسين الى القاهرة قبل رحلته الى واشنطن ، الا ان المصادر السياسية الموثوقة قد اكدت « للحرية » بان الزيارة سوف تتم بعد عودة حسين من واشنطن حاملا معه مقترحات أميركية جديدة لتحقيق حل مشترك أردني - مصري . وقد كان اسراع السادات لارسال مبعوثه الشخصي صبري الخولي الى عمان هو من أجل الحصول على تأكيدات من الملك حسين بأن الاردن لن يسير وحده منفردا في تسوية ثنائية مع اسرائيل .

وفي مقابل هذا فان الحكومة المصرية سوف تكون مستعدة لاعادة العلاقات الدبلوماسية مع الاردن .

وبذلك يتحقق لحكام عمان جو من الانفراج العربي الواسع الذي يطلبونه .

وتؤكد الدوائر السياسية المطلعة بأن مؤتمر وزراء الخارجية والدفاع العرب سوف يكون مناسبة لتحقيق هذه المصالحة السياسية والتقاء المواقف بين الاردن ومصر ، تحت ستار الدعوة لوضع خطة عمل عربية مشتركة « واحياء الجبهات الشرقيه والشمالية والغربية » بقيادة موحده يحتل فيها الفريق أحمد اسماعيل قائد الجيش المصري موقع القائد العام لكل الجبهات ، وعلى أن تكون الجبهة الشرقية تحت قيادة الاردن المباشرة .

وقد اكدت مصادر حكام عمان بأن الملك حسين لن يتحدث باسمه وحده في واشنطن بل انه قد حصل على موافقة من اكثر من بلد عربي للتحدث باسم « الدول العربية المعنية بالصراع مع اسرائيل »! كما تؤكد هذه المصادر بان الملك حسين سيعود من واشنطن حاملا معه مشروعا لتسوية جزئية مشتركة للاردن ومصر خاصة ، وان نيكسون قد وعد الملك حسين في زيارته السابقة بأن الموعد الاخير لتقديم مبادرة اميركية « قابلة للتغيير » هو ربيع عام ١٩٧٣ .

وتمهيدا لمثل هذه الخطوه الاميركية المقبلة فان السعودية والاردن تعملان بشكل حثيث من اجل تحقيق مصالحة عربيه شاملة ، وتحاول ازالة كل العوائق التي تحول بين عوده العلاقات الى طبيعتها بين الاردن من جهة ، ومصر وسوريا من الجهة الاخرى .

وتؤكد المصادر العربية بأن وصول مؤتمر وزراء الخارجية والدفاع العرب الذي بدأ أمس (١٩٧٢/١/٢٧) الى اتفاق بين الدول المواجهة لاسرائيل على خطوة موحده ، يمكن أن يكون تمهيدا لعقد مؤتمر قمه عربي يمثل تتويجا لاجواء المصالحة العربية .

ورغم أن السعودية لا زالت وحدها هي التي تعارض عقد مؤتمر القمه العربي حتى الان ، ذلك لانها تشترط قبل انعقاده ، تحقيق المصالحة بين مصر والاردن وبقية الدول العربية ذات الخلاف مع الاردن ، وبحيث يأتي مؤتمر القمة ليقر سياسة التراجع والاستسلام التي تمهد لها السعودية منذ زمن طويل ، ويفرض زعامتها السياسية وتوجيهها لاوضاع المنطقة .

تبقى العقبة الرئيسية في وجه هذه «المصالحة» بين الاردن ومصر بشكل رئيسي، هي قضية المقاومة لان تجريع الجماهير العربية مثل هذه الخطوة التراجعية الكبيرة بالمصالحة مع حكام عمان ، لا يمكن ان يتم بدون توفر شرطين : الاول الاعلان بان الاتفاق مع الاردن يتم ضمن خطة مشتركة لاحياء الجبهات العربية وخاصة الجبهة الشرقية تحت قيادة أحمد اسماعيل ، وذلك اعدادا للمعركة المقبلة !! بحجة ان الاردن « يملك خمس فرق عسكرية لها وزن كبير في الحسابات العسكرية لخطة المواجهة مع اسرائيل »!! (وليس لقمع الحركات الوطنية والمقاومة وتصديرها لبلدان الخليج والجزيرة)! . وذلك من اجل التستر على الهدف الرئيسي وهو ابقاء الاردن نافذة للعلاقات مع الولايات المتحدة .

الشرط الثاني : الاعلان بان المصالحة لا تتم على حساب المقاومة بل ان للمقاومة دورها في هذه الخطة العربية المشتركة ضمن الجبهة الشرقية (التي يقودها حكام عمان !). وذلك لامتصاص النقمة والسخط الجماهيري ضد اي مصالحة مع حكام عمان الذين يذبحون المقاومة والشعب الفلسطيني ويعلقون المشانق لابنائه يوميا .وتؤكد المصادر الموثوقة بان الملك حسين قد ابلغ الخولي موافقته على وجود قوات للمقاومة في الاردن على ان تكون تحت امرة الجيش والنظام هناك ! . ويبدو ان مثل هذا الموقف يلقى قبولا لدى الدوائر المصرية الحاكمة . الا ان مصادر عمان تؤكد بان الملك يقصد من هذا وجود قوات لجيش التحرير الفلسطيني وحده في الاردن ، وهي قوات لا زالت موجودة هناك فعلا تحت امرة العقيد نهاد نسيبة عميل القصر الملكي والاستخبارات العسكرية الاردنية .

ان ما ترمي له الاتصالات الاخيرة والخطوات المتوقعة في مؤتمر وزراء الخارجية والدفاع هو زرع الاعتقاد بأن المصالحة مع حكام عمان تتم بموافقة المقاومة وعلى اساس عودتها للعمل من الاردن ، خاصة وان السبب الرئيسي وراء قطع العلاقات بين عدد من الانظمة الوطنية والاردن كانت وراءه مجازر حكام الاردن ضد المقاومة .

ان « التضامن والمصالحة العربية » المزعومة ، لا تقود فعليا الا الى انهاء الحصار حول الانظمة الرجعية العربية وخاصة النظام الاردني ، والى تعزيز مواقعه السياسية والداعية الى السير على طريق التراجع المتواصل والاستسلام على اساس الحلول الاميركية المطروحة . واذا كانت هذه المصالحة الجارية بين يمين حركة التحرر الوطني وانظمة الرجعية العربية والنظام الاردني خاصة لها مقدماتها في سلسلة الخطوات التراجعية التي شهدتها عدد من الانظمة الوطنية العربية على صعيدها الداخلي او في صلاتها مع الامبريالية الامريكية ، فتبقى مهمة القوى الوطنية في كل بلد عربي كشف الاهداف الحقيقية القائمة وراء المصالحة ، والاصرار على ضرورة حصار انظمة الرجعية العربية والنضال من اجل احباط محاولات تمرير الاستسلام على الجماهير تحت اسم « خطة عربية مشتركة » او « تضامن عربي مزعوم »!

تركيا

موجة إرهاب واعتقالات واسعة

تشهد تركيا منذ فترة موجة من الارهاب والاعتقالات لم يعرف لها مثيل من قبل . فالحكم العسكري الفاشي العميل ، في هجومه البربري على اليسار والقوى الوطنية والديمقراطية التركية ، قد علق معظم المواد الدستورية التي تضمن الحريات الفردية ، وحرية الصحافة والاعلام والاحزاب السياسية . واستصدروا مادة استثنائية تتيح لهم حق احتجاز حرية المواطنين لمدة شهر بأكمله دون توجيه اتهام معين او تقديم للمحاكمة .

وفي الوقت الراهن يقدر عدد المعتقلين السياسيين في تركيا بما يزيدعلى...ر١٢مواطن. وبعد حل حزب العمال التركي ، بدأ تعليق الصحف اليمينية واليسارية على حد سواء . وعين احد عقداء الجيش مسؤولا عن الراديو والتلفزيون ، كما حلت المنظمات النقابية غير الواقعة مباشرة تحت سيطرة الحكم الفاشي . وصدر قرارحكومي يلغي الاضرابات والاجتماعات النقابية الا باذن من السلطات المسؤولة عن تطبيق الاحكام العرفية في البلاد . كما اغلقت عدة دور للنشر ، واحيل اصحابها الى المحاكم التي حكمت عليهم باشد العقوبات الممكنة . فمثلا حكم على سليمان ايجي ، صاحب احدى دور النشر ، بعشرين سنة حبس واثنتي عشرة سنة نفي لانه نشر « الدولة والثورة » للينين و « البيان الشيوعي » .

غرض حملة القمع ، المستمرة منذ اكثر من سنة ، هي كما تدعي السلطة الفاشية ، تعقب مناضلي « جيش التحرير الشعبي التركي » الذي تحمله السلطات مسؤولية خطف وقتل احد الدبلوماسيين الاسرائيليين في ايار ١٩٧١ وثلاثة فنيين تابعين للحلف الاطلسي ، بينهم بريطانيان ، في آذار من العام الماضي . خاصة وان احد قادة « جيش التحرير التركي » لا يزال فارا . تحت هذه التغطية ، يشن الحكم الفاشي حملة ارهاب وقمع واسعة النطاق تشمل اوسع الفئات من المثقفين والاساتذة الجامعيين والعمال والطلاب والمحامين ... ان معظم محامي الدفاع عن المناضلين الديمقراطيين والثوريين في السجن الان ، ويزيد عددهم عن العشرين محاميا . التهمة : « شتم القوات المسلحة والحكومة » ، ويتوقع صدور احكام قاسية بحقهم .

ويتعرض المعتقلون جميعا لابشع انواع التعذيب . « الفلق » وخلع الاظافر والشحنات الكهربائية على مناطق الجسم الحساسةوشتى انواع التنكيل الجسدي البشعة التي تكشف مدى بربرية جلاوزة الحكم الفاشي العميل . ويتولى هذه العمليات جهاز امن خاص يعرف باسم « الاجهزة السرية التركية » الذي يعمل بصلة وثيقة مع استخبارات « الحلف الاطلسي» و « وكالة الاستخبارات المركزية » الاميركية .

الخليج العربي

ثوار ظفار يشدّدون حملاتهم العسكريّة ضدّ القوات البريطانية

شدد ثوار الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي هجماتهم على المراكز والمعسكرات البريطانية في اقليم ظفار .

وذكر بلاغ عسكري نشر اليوم ان قوات جيش التحرير الشعبي والميليشيا الشعبية شنت خلال الفترة ما بين الثالث عشر والتاسع عشر من الشهر الجاري ٢٣ هجوما على المواقع البريطانية ، وأسفرت عن قتل وجرح ٣٢ شخصا وتدمير ثلاثة مواقع عسكرية واسكات موقعين للمدفعية وموقع رشاش اضافة الى تدمير برج للمراقبة واشعال الحرائق في مخيمات العدو في « خيصال » ،

جولة الأسبوع

و « جرفيد » .

وكانت قوات جيش التحرير الشعبي والميليشيا الشعبية قد قامت بعدة عمليات على مواقع العدو البريطاني وعملائه في أوائل يناير الحالي شملت مدينة رباط وشمال المنطقة الشرقية وشمال صرفيت كما قامت الطائرات البريطانية بتمشيط واسع لغرب منطقة المر ، نوجز هذه العمليات فيما يلي :

المنطقة الشرقية :

قام الثوار البواسل في أول هذا الشهر بهجوم على تحصينات العدو في مدينة الشهداء (مرباط) ، وذلك بقصف مدفعي على هذه المواقع ، وتم تدمير بعض التحصينات الدفاعية للعدو ، كما قامت في نفس الوقت مجموعة من قواتنا بمهاجمة مركز للعدو في شمال المنطقة الشرقية بواسطة مدافع الهاون التي اصابت أهدافها ودمرت العديد من مواقع العدو الدفاعية ، وتم اسكات مدفعية عيار ٨١ م ، واشعلت النيران في مخيمات العدو .

وفي صباح الحادي عشر من هذا الشهر هاجم الثوار مواقع العدو في الزخر وذلك عندما حاولت بعض طائرات العدو العمودية الهبوط في هذه المواقع تحت حماية الطائرات المقاتلة فارغمتها نيراننا على الهروب .

وفي الساعة الرابعة من نفس اليوم واصلت قواتنا هجومها على هذه المواقع واستخدمت مدافع المورتر ومن اتجاهات مختلفة تم خلالها تحطيم بعض مواقع العدو واصابة بعض افراده ، حيث شوهدت وهي تخلي بعض الاصابات ، من جانبنا لم تحدث اية خسائر .

منطقة المر :

في أوائل هذا الشهر قام سلاح الجو الملكي البريطاني بعدة غارات على غرب المر واستهدفت طائرات العدو أماكن المواطنين الامنين ، وقد نتج عن ذلك استشهاد الرفيق محمد سعيد سعود أكار .

المنطقة الغربية : (شمال صرفيت) :

واصلت قوات جيش ثورة التاسع من يونيو في المنطقة الغربية هجماتها على مواقع العدو في شمال صرفيت ، حيث بلغت عمليات الثوار على هذه المواقع منذ الثامن من يناير حتى الحادي عشر منه سبع عمليات هجومية استخدمت فيها قواتنا مختلف أسلحتها الرشاشة ومدافع الهاون كما واصل قادتنا عملياتهم على هذه المواقع وقد تكبد العدو البريطاني وعملائه خسائر جسيمة في معداته وأرواحه .

وقد بلغت الخسائر الاجمالية لقوات العدو خلال عمليات قواتنا المختلفة ما يلي :

١ — اصابة أحد عشر من أفراده ما بين قتيل وجريح .

٢ — تدمير تسعة مواقع دفاعية .

٣ — اسكات موقع مدفعية وموقع رشاش متوسط .

أسبوع التضامن مع المعتقلين في سجون الرجعية الأردنية

لم يكف النظام الرجعي العميل في الاردن يوما عن التآمر على مصالح الشعب الاردني — الفلسطيني الوطنية وحركة التحرر العربي وقد ظهرت اخر هذه الجرائم في الشهر الماضي عندما قام بارتكاب مجازر من نوع جديد ضد الوطنيين والمناضلين الثوريين داخل السجون والمعتقلات الهاشمية فقد قامت السلطات المجرمة باغتيال مناضلي الشعب الاردني — الفلسطيني في الشهر الماضي باعدامهم شنقا في سجن عمان المركزي . وكانت الحرية قد كشفت في عددها السابق عن قائمة باسماء ٤٩ مناضلا اخرين محكومين بالاعدام في معتقل الجفر لوحده ، قد يقوم النظام باغتيالهم في أية لحظة ..

ان حمامات الدم هذه تتم وسط صمت أجهزة الاعلام العربية الرسمية وفي الوقت الذي يسعى فيه النظام الاردني لفك عزلته الجماهيرية والعربية اذ ان استمرار هذه العزلة يعيق قدرة النظام على لعب الدور الذي تريده الامبريالية . هذا الدور الذي يتحدد في ضرب حركة المقاومة الفلسطينية وتصفيتها .

ولتغطية هذه الاعمال الارهابية ضد المناضلين في الاردن قامت السلطة باعلان عن اطلاق سراح بعض المعتقلين وتخفيض العقوبة عن عدد اخر ، ونفي وجود معتقلين في سجونها سوى بضعه مئات من « المجرمين » في حين انه لا يزال اكثر من ٢٠٠٠ معتقلا سياسيا في زنزانات ومعتقلات الاردن يتعرضون يوميا للتعذيب والتشويه والتجويع والحرمان من ابسط الحقوق الانسانية . وما الاضرابات الشاملة عن الطعام من قبل المعتقلين في هذه السجون الا ردا على عمليات التعذيب والتنكيل هذه .

ان اطلاق سراح عدد قليل من المعتقلين وتخفيض العقوبه عن اخرين لا يتعدى العمل الشكلي الخالي والذي يهدف الى تغطية حقيقة ما يدور في سجن الجفر الصحراوي وسجن عمان المركزي وغيرهما من السجون .

ان عمليه البطش والارهاب تزداد بازدياد استعداد النظام الاردني للاستسلام للعدو القومي الصهيوني وبازدياد قدرته على تنفيذ الدور الذي خصصته له الامبريالية في المنطقه ... ان النظام لا يزال مستمرا في حملة الاعدامات والاغتيالات ضد عشرات الفدائيين والمناضلين في السجون الاردنية .. ان هذا يتطلب ضروره توحيد الجهود من اجل ايقاف حملات الاعدام والاعمال الوحشية الاخرى التي يتفنى في ممارستها الحكم الاردني ضد المناضلين الشرفاء في سجونه . وبمناسبة اسبوع التضامن مع المعتقلين الوطنيين في الاردن فان جميع القوى الوطنية والتقدمية العربية والعالمية مطالبة بممارسة كافة اشكال الضغط والنضال لاطلاق سراح مناضلينا المعتقلين ...

وقد وصلت الى « الحرية » عدة عرائض من مخيم شاتيلا ومن عمال وطلاب معسكر برج البراجنة .

كما اصدرت الاتحادات الطلابية والمهنية بيانا حول ذلك تحت شعار « فلترتفع اصوات كل الوطنيين الشرفاء من اجل الدفاع واطلاق سراح مناضلينا في سجون الرجعيه العميلة في الاردن » ...

وهذه الاتحادات هي التالية :

— الاتحاد العام لطلبة فلسطين (فرع لبنان)
— التجمع الطلابي الديموقراطي في لبنان
— الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية (فرع لبنان)
— مجلس الطلبة — الجامعة الامريكية بيروت
— الاتحاد العام لطلبة الاردن (فرع لبنان)
— اتحاد جامعة بيروت العربية
— اتحاد الكتاب والصحفيين الفلسطينيين
— الاتحاد الوطني لطلبة الجامعة اللبنانية

وضمن الحملة القائمة للتضامن مع السجناء السياسيين في الاردن ، وبمبادرة من جمعية الطلبة الاردنيين — فرع اتحاد الطلبة الاردني — والاتحاد العام لطلبة السودان ، وجمعية الطلبة العراقيين ، وقعت أربع عشرة منظمة طلابية عربية واجنبية في بلغراد رسالة الى ملك الاردن استنكرت فيها حملات القمع والارهاب وأساليب كبت الحريات الديمقراطية للقوى الوطنية والتقدمية في الاردن وضد حركة المقاومة الفلسطينية والاستمرار في اعتقال المئات من المناضلين الوطنيين والديمقراطيين ومن رجال المقاومة الفلسطينية البواسل .

وطالبت الرسالة باطلاق سراح كافة المعتقلين والسجناء السياسيين في الاردن ، واطلاق الحريات العامة لكافة القوى الوطنية والتقدمية ، واطلاق حرية العمل لحركة المقاومة الفلسطينية بكافة فصائلها لممارسة حقها المشروع في النضال ضد العدو الصهيوني المحتل ، والعمل بشكل جدي لتهيئة البلاد سياسيا وعسكريا واقتصاديا من أجل دحر العدوان وتحرير الاراضي العربية المحتلة .

مزارعو التبغ في بنت جبيل يتضامنون مع مزارعي النبطية

اجتمع المئات من مزارعي التبغ في منطقة بنت جبيل وضموا صوتهم الى مئات الالوف من الجماهير النسائية في استنكار مجزرة النبطية وتبني مطالب مزارعي النبطية التي هي مطالب جميع المزارعين وفيما يلي نص البرقية التي صدرت عن اجتماعهم :

نحن مزارعي التبغ من اهالي بنت جبيل المجتمعين في النادي الحسيني نضم اصواتنا للنبطية ونعلن استنكارنا للحادث الذي ذهب ضحيته شهداء من مزارعي التبغ في النبطية في نضالهم في سبيل لقمة العيش والصمود في وجه العدو الغاشم ومن اجل الحصول على الحقوق المكتسبة من شركة الريجي الاحتكارية. وكان ما حصل تشجيعا للصمود الذي تدعون اليه في الجنوب . كما نطالب ونقف بشدة الى جانب المطالب العادلة لمزارعي التبغ في لبنان بزيادة ١٥ في المئة على الاسعار وكذلك استلام كامل المحصول والنقابة الموحدة .

وتليها اكثر من مئة توقيع صادق عليها مختار بنت جبيل [illegible] .

الجبهة الشعبية الديموقراطية تهنئ بانتصار شعب فيتنام

الرفاق : الحكومة الثورية المؤقتة لجنوب الفيتنام
هانوي — فيتنام الديمقراطية

باسم مقاتلي عموم الثورة الفلسطينية والقوات الثورية للجبهة الديمقراطية خاصة نوجه اليكم احر واصدق التهاني التضامنية بالنصر العظيم الذي احرزه الشعب الفيتنامي على القوات الامريكية المعتدية وحلفائها . ان اتفاقية السلام تأتي لتتوج النضال الوطني العادل للشعب الفيتنامي ولتؤكد ان الطريق الى دحر الامبريالية والعدوان هو طريق حرب التحرير الشعبية ، التي اغناها الوطنيون الفيتناميون بتجارب ثورية ورائعة تعتبر بحق مدرسة لشعوب اسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية تتعلم منها كشعوب مضطهدة كيف تخوض نضالاتها ضد اعداء الشعوب اعداء الحرية والسلام والتقدم الاجتماعي . ان شعبنا الفلسطيني ، الذي يعاني منذ اكثر من ربع قرن من سياسة الاضطهاد والتبديد والاقتلاع القومي ينظر الى النصر العظيم الذي احرزه الشعب الفيتنامي ضد المعتدين الامريكيين وهو واثق من حتمية انتصاره على الغزاة والمعتدين ، فهذا الانتصار الفيتنامي هو انتصار لجميع القوى المعادية للامبريالية ورمز عظيم لمستقبل جميع الشعوب ، ومنها شعبنا الفلسطيني التي تخوض الان نضالا وطنيا عادلا من اجل التحرر والسلام والتقدم الاجتماعي .

من جديد نؤكد لكم باسم مقاتلي الثورة الفلسطينية والقوات الثورية للجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين تضامننا الرفاقي مع الشعب الفيتنامي في انتصاراته .

١٩٧٣/١/٢٦
الجبهة الشعبية الديمقراطية
لتحرير فلسطين
اللجنة المركزية

لبنان

جنوب الحرمان والصمود يفجر انتفاضة سياسية عارمة

عادت مجزرة النبطية لتلقي الضوء الباهر على مأساة أكثر من مئة ألف من فلاحي الجنوب — مزارعو التبغ . وقد جاءت هذه المجزرة ردا على سلسلة من التحركات نعرضها فيما يلي بعد تعيين لاهم قضايا مزارعي التبغ كما برزت من خلال التحرك الاخير .

المجزرة — المأساة اليومية لمزارعي التبغ

وراء مجزرة النبطية تطل برأسها المجزرة — المأساة اليومية التي يعاني منها اكثر من ١٥٠ الف من اهالي الجنوب ، من المزارعين الصغار الذين يتكلون على مورد رزق واحد — زراعة الدخان .

ترافق انهيار الاقتصاد الطبيعي في الجنوب (ومعه الزراعات البعلية كالقمح والشعير ..) مع خسارة السوق الفلسطينية بعد الاحتلال الاسرائيلي عام ١٩٤٨ ، مما ادى الى انهيار الالوف من الحرفيين والمزارعين والباعة الصغار . فهاجر من هاجر الى افريقيا او بيروت ، وانتقل الاخرون الى ظل عبودية شركة الريجي الاحتكارية وحاشيتها من اقطاعيين سياسيين ومتنفذين وازلام .

ان الاكثرية العظمى من مزارعي التبغ حوالي ٣٥ الف عائلة — تعيش على انتاج دونمين من الدخان بمدخول سنوي لا يتجاوز الالف ليرة لبنانية بكثير . العديد منهم لا يملك رخصة زراعة دخان وهو يستأجرها او يشتريها من الاقطاعيين وازلامهم والسماسرة بحوالي ١٥٠ ليرة الدونم الواحد ، وهكذا في ظل « لبنان الاخضر » وسلطة « التقدمية الايجابية » و « الديمقراطية الاجتماعية » يعيش اكثر من ١٥٠ الف مواطن تحت وطأة استغلال ونهب الشركة الاحتكارية وحاشيتها الطفيلية من اقطاع سياسي وازلام وسماسرة ومرابين . وكل هذا البنيان يقوم على كد وعرق ودم المزارع الصغير الذي يعمل في الصيف ما يزيد عن ٢٠ ساعة يوميا ، هو وكل افراد عائلته والنساء خاصة ، ليجنوا في نهاية الموسم ما لا يزيد عن الف ليرة على محصول يكون في الغالب مرهونا للسمسار او المرابي .

ومنذ ان كانت زراعة التبغ ، والمزارعون حصلون حقوقهم بالضغط والتظاهر والتحركات الجماهيرية على انواعها . فلم يخل عام من صدام بينهم وبين قوات الامن ، حامية احتكار الريجي . وخلال السنوات الماضية ، في ظل السلطة المسلحة لحركة المقاومة والمد الجماهيري الوطني الذي رافقها ، تمكن المزارعون من فرض بعض الزيادات في اسعار الدخان وشراء الزوائد . ولكن منذ استشراس المد الرجعي الاستسلامي وشركة الريجي والاقطاع وسلطتها يحاولون الانقضاض على هذه المكتسبات الضئيلة التي ردت ، لفترة ، شبح الجوع عن بيوت المزارعين ، وهم الذين ينكبون بالنكبة تلو الاخرى على يد قوات الغزو الاسرائيلية التي تدمر البيوت وتقتل الشيوخ والنساء والاطفال وتتلف المزروعات .

وفي الوقت الذي اندفع فيه المزارعون للمطالبة بتحسين شروط التعاقد مع الريجي ، تحت وطأة استشراء الغلاء ، كانت هذه تمهد مع سلطتها لتخفيض الاسعار وفرض العازل بين المزارع والموظف المكلف بتخمين الدخان ، ورفض شراء التكعيبة ، وتأسيس « اللجان التأسيسية » لمزارعي التبغ يسيطر عليها كبار المزارعين وازلام الشركة والاقطاع السياسي وهي موصدة الابواب ، على كل حال ، في وجه صغار المزارعين . باختصار أرادت الشركة تحويل معركة التسليم هذا العام الى معركة تصفية لزراعة التبغ ، بحجة انها تخسر الملايين كل عام . وهنا نلقى عينة أخرى عن تحميل الجماهير اعباء ازمات النظام وثمن النهب الذي يمارسه الاقطاع السياسي الطفيلي . لنؤكد اولا ان هذه الشركة قد جنت منذ عام ١٩٣٥ عشرات بل مئات الملايين من الليرات من خلال نهبها لكد وعرق ودم فلاحي الجنوب والبترون وجبيل والشمال .

ولنسأل ، ثانيا ، من المسؤول عن خسائر الريجي ، هذا اذا صدقنا الادعاء بانها تخسر ؟ الجواب يعرفه جميع الذين رافقوا نشاطات هذه الشركة وما يفوه منها منذ سنوات من روائح الفضائح والاختلاسات والسرقات والديون غير المدفوعة لخزينة الدولة . المسؤولون عن خسائر الشركة .

— ادارة فاسدة ، متخمة عبر سنوات من حشرها بالازلام ، تتعيش عليها فئة طفيلية واسعة من المتنفذين والسماسرة والوسطاء والمحاسيب . وما ينجم عن ذلك من مصاريف باهظة لدفع مرتبات جيش من الموظفين ، ومن رشوة واختلاس وتنفيعات على انواعها على حساب اموال الشعب .

— اتساع تهريب الدخان الاجنبي ، تحت سمع وبصر ومشاركة ارباب السلطة ، وما ادى اليه من خفض اسعار الدخان الاجنبي وتقلص الفوارق بين ثمن الدخان الاجنبي والدخان المحلي .

— عجز السلطة الرأسمالية الوسيطة عن فرض شروط مقايضة وتعامل متكافئة مع شركات الدخان الاجنبية . هذا ما يجري تغطيته تحت عنوان « رداءة نوع التبغ اللبناني » ، في حال ان كل ما في الامر هو عجز سلطة الرأسمالية التابعة للاستعمار الجديد عن فرض شروط تبادل تحتوي حدا ادنى من التكافؤ مع السوق الرأسمالية — الاستعمارية الغربية .

لهذه الاسباب تخسر الشركة ، وتسعى الى تحميل خسائرها للمزارعين انفسهم الذين يعانون من نهبها .

التحركات الاولى

منذ اواخر العام الماضي (١٩٧٢) ومزارعو التبغ يتحركون . ارسلوا الوفود الى بيروت وقابلوا اقطاب الاقطاع السياسي والمسؤولين في الدولة والشركة . وعقدوا المؤتمرات الصحفية تعريفا بمطاليبهم . ورفعوا العرائض للمسؤولين وعليها تواقيع الالوف .

● في مقابل ذلك ، اخذت الشركة استعدادات واسعة لبدء معركة التسليم ضمن مخطط تحويلها الى معركة تصفية واسعة لزراعة التبغ .

● كان المزارعون يطالبون بتمثيلهم عند التخمين ، فاذا بالشركة تلجأ الى وضع العازل (او ما اسماه المزارعون انفسهم « الغرفة السرية ») بين المزارع والموظف المكلف بتخمين المحصول . ويسمح العازل للموظف بالتخمين الاعتباطي دون ان يناقشه او يعارضه او يساوم معه احد .

● عند بدء التسليم ، اتضح ان الاسعار تتراوح بين ليرة ونصف وخمس ليرات للكيلو الواحد . وارتفعت فجأة نسبة الدخان المصنف « عديم النفع » الذي لا تدفع الشركة لقاءه اي مال . وبادرت الشركة الى سحب مئات الرخص من المزارعين بحجة ان نسبة الدخان المصنف « عديم النفع » في محصولهم تتجاوز الاربعين في المئة .

● ومع ان الشركة اعلنت رفضها شراء « التكعيبة » فقد فوجىء المزارعون بأن السماسرة مستعدون لشرائها بليرة وربع للكيلو ، ليكتشفوا فيما بعد ان الشركة نفسها تشتري « التكعيبة » من السماسرة بسبع ليرات الكيلو !

المزارعون الصغار يسيطرون على التحرك

جاء رد المزارعين مباشرا وتلقائيا . امتنعوا عن التسليم واعادوا المحاصيل الى بيوتهم على امل ان تغير الشركة موقفها بدأت الاتصالات واللقاءات ودعوات شتى الفئات والهيئات للتحرك والتضامن . قامت المسيرات الجزئية واهمها مسيرة تبنين الحاشدة التي رافقها اضراب طلابي . وفي محاولة اخيرة لتطويق التحرك ، اعلنت اللجان التأسيسية لنقابات مزارعي التبغ عن وجودها ، وقد كانت مختبئة خلال سنة تضع الحواجز امام انتساب صغار وفقراء المزارعين . وركبت هذه اللجان التأسيسية التحرك ، ممثلة كبار المزارعين والمرتبطين بالاقطاع السياسي واخذت تطالب بأن يتم التسليم باشرافها . وكانت هذه خطوة استيعاب خوفا من خروج جماهير مزارعي التبغ من تحت وصاية الاقطاع السياسي والشركة الاحتكارية ودولتها القمعية .

الا ان التحرك سرعان ما افلت من قبضة الاقطاع السياسي ونقابته ...

وفي سياق تصعيد اساليبهم النضالية ، عمد المزارعون الى الاعتصام في مركز شركة الريجي في النبطية بالمئات يوم الاثنين الماضي ، معبرين عن استنكارهم لتعنت الشركة ساعين الى تحقيق مطاليبهم :

● **استلام كامل المحصول (أي الغاء تصنيف « عديم النفع ») .** ◀

● رفع الاسعار بنسبة ١٥ بالمئة، للرد على تصاعد الغلاء واطاحته بمداخيل المزارعين المتدنية اصلا .

● الغاء العازل (الفرقة السرية) والسماح للمزارعين باصطحاب من يشاؤون عند التخمين ، منعا لتلاعب موظفي الشركة واجحافهم .

● ايجاد نقابة موحدة وفسح المجال امام جميع المزارعين للانتساب اليها ، من اجل قيام مؤسسة نقابية ديمقراطية حقة تكون الغلبة فيها لصالح صغار المزارعين ـ الاكثرية الساحقة من مزارعي التبغ ـ ضد استئثار كبار المزارعين وازلام الاقطاع السياسي الذين يجهدون لطمس مصالح الاكثرية ولجم نضالاتها .

ردا على الاعتصام وعلى التظاهرة الشعبية العارمة التي انطلقت تضامنا مع المعتصمين [illegible]

[illegible]

خلاصات اولية

[illegible] ضرورة التوكيد على اهم ما ابرزته تحركات مزارعي التبغ :

● اول واهم ما يجب التوكيد عليه هو الطابع الجماهيري الواسع لتحرك مزارعي التبغ الذي ضم في كافة مراحلــه عشرات الالوف ، وانخرطت فيه ، الى جانب القوى الوطنية والديمقراطية ، مواطنون عاديون قد ينتسب العدد منهم الى هـذا البك او ذاك الاقطاعي ، ونسبة عالية من رجال الديـن .. وكما في الوحدات الصناعية الكبيرة ، كذلـك في الريف ، اكتسب التحرك طابعه الجماهيري من طبيعة موقع مزارعي التبغ الانتاجـي ، كونهم ، في نهاية المطاف ، عاملين لدى رب عمل واحد هو شركة الريجي الاحتكاريـة . ومن خلال هذا التحرك الجماهيري ، اكتشفت فئات واسعة من المزارعين دروسا وعبـــرا تختزل عشرات الندوات والاجتماعات والبيانات والمناشير وعلى رأسها : الطبيعة القمعيـة للسلطة ، ضرورة الوحدة والتنظيم والنضال من اجل تحقيق المطالب ، موقع الاقطـــاع السياسي الفعلي من مصالح الجماهـــير ومطالبها ، الجبهتان اللتان يجـب القتـال عليهمـا ضد العدو الاسرائيلي وضد السلطـة القمعية المحلية ، سلطة التخاذل والتبعيـــة للاستعمار والنهب والاستغـــلال والسمسرة والفضائح .

● قدمت الدولة ـ كعادتها ـ اكبر دعاية لليسار وللقوى الوطنيــة والديمقراطيــة . فالسلطة اذ تتصور كل تحرك بانه مـــن : « افتعال » حفنة من المندسين والمخربين الذين يأتمرون باوامر « من الخارج » ، فضحـــت نفسها كما لم تفعل من قبل امام الوف تعـي تماما كيف تحركت ولماذا . كما انها اكـدت للمرة الالف امام هذه الجماهير من هو عدوها الفعلي وحليفها الفعلي ، الحامل لقضاياها ، المناضل من اجلها ، الباذل دمه في سبيلها . فلا عجب ان يعبر المزارعون عن رأيهم الفعلي على لسان السيد علي مهدي ابراهيم الــذي قال انه لو جاء محمد والمسيح وطالبا بمطالب مزارعي التبغ ، لاتهمتهم السلطة بالشيوعية واليسارية !! التمييز بين العدو والصديــق عبرت عنه جماهير المزارعين بنبذها نوابهـــا انفسهم . فكان ذلك استفتاء شعبيا حقيقيــا قال فيه الشعب رأيه بممثليه . « مطلــوب من النواب عدم دخول هذه القريــــة » ، « مطلوب من نوابنا الاستقالة » . هذا مـــا قالته الجماهير الغاضبة في الجنوب .

● اخيرا ، برزت الاهمية الخاصة للوسائل النضالية المتقدمة التي باتت تعبر عن ارتقاء مجمل النضالات الجماهيرية في لبنان الـــى مستوى جديد : التظاهرات الجماهيريـــة ، الاعتصام ، الاضرابات . جاءت لتؤلف فيمـا بينها انتفاضة جماهيرية سياسية عارمـــة . ومن خلال اختبار اوساط جماهيرية متزايـدة لهذه الوسائل يمكن الارتقاء الى وسائل اكثر فاكثر رقيا وتقدما الى حين مواجهة عنـــف السلطة بعنف الجماهير المنظمة .

وقد ارتبطت هذه النقلة النوعية في اساليب النضال بانتقال قيادته من كبار المزارعـــين وازلام الاقطاع السياسي الى يد صغـــار المزارعين ، الذين يمثلون الاكثرية الساحقـة من مزارعي التبغ في الجنوب واكبر كتلـــة متراصة من كادحي الريف الجنوبي . ومـــن هنا تكتسب النقابة العامة الموحدة لمزارعـــي التبغ في الجنوب كل ابعادها واهميتهـــا . وتصبح ، كتجسيد للتنظيم والوحدة ، شرطا حيويا من شروط النضال .

أما مصير تحرك مزارعي التبغ ، فقد ارتبط عضويا بمصير توحيد النضالات الجماهيرية الدائرة حاليا من أجل فرض مطالب الشعب الرئيسية في الخبز والعمل والديمقراطية وانتزاعها من يد السلطة الغارقة بدم العمال والفلاحين .

مئات الالوف من المواطنين تدين سلطة الاحتكار والقمع

بعد اقل من ثلاثة اشهر على مجزرة السلطة بحق عمـال معامل غندور المضربين من اجل زيادة الاجور وتطبيق قوانين العمل عليهم ، ترتكب سلطة الفساد والقمع والافلاس مجزرة النبطية البشعة بحق مزارعي التبغ في الجنوب ، بحق اكثر من ١٥٠ الف فلاح فقير من ابناء شعبنا الصامدين بين جرائم العدو الاسرائيلي وارهاب سلطة الاحتكار والاقطاع ، المتخاذلة امام العدو الاسرائيلي ، المتجبرة على العمال والفلاحين وسائر فئات الشعب المنتجة .

المسؤول نفسه عن قمـــع اضراب عمال الريجي عام ١٩٤٦ الذي ذهبت ضحيته اول شهيدة للطبقة العاملة اللبنانية ، وردة بطرس ابراهيم ، يأمر باطلاق الرصاص على مزارعين عزل يتظاهرون سلميا ضد شركة الجشـــع والاحتكار نفسها، وتمتزج دماء العامل المناضل يوسف العطار والعاملة فاطمه الخواجة بدماء شهداء كادحي الريف نعيم نعمة درويش وحسن الحايك ، وتكبر بقعة الدم وتتسع لتغـــرق سلطة التخاذل امام العـــدو الاسرائيلي ، سلطة الازمات الاقتصادية ، سلطة الفضائح التي تزكم الانوف،سلطة القبضايات والبلطجية المفلسة العاجزة عن التصدي لاي مطلب مـــن مطالب ضحايا نظام الاستغـــلال والسمسرة والتبعية الا بالهراوات ورصاص المصفحات . سلطة الاسلحة الفاسدة امام العدو الاسرائيلي، والاسلحة الفعالة القاتلة عندما تصوب الى صدور ابناء الشعب .

وكما في معركة عمال معامل غندور ، تتفجر نقمة جماهيرية عارمة استنكـــارا للمجزرة ، تنطلق شرارتها من الجنوب الصامد هذه المـــرة لتتفاعل في كافة ارجاء البلاد يعرب خلالهـــا ، مرة ثانية خلال اشهر، مئات الالوف عن سخطها على سلطة ونظام عاجزين عن كـــل شيء الا اصدار الاوامر باطلاق الرصاص ، مطالبـــة بتحقيق مطالب مزارعي التبغ العادلة، ومطالب ١٦،٠٠٠ معلم ابتدائي وتكميلي رسمي بدأت السلطة مجزرتها تجاههم بصرف ٢٦٥٠ منهم ، واطلاق الحريات الديمقراطية وعلى رأسهـــا رفع حالة الطوارىء عن الجنوب والغاء قانون الاحزاب والجمعيات الرجعـــي الفاشستي ، ومحاكمة السفاحين المسؤولين عن اصـــــدار الاوامر لارتكاب سلسلة المجازر بحـــق هذا الشعب .

وسط اتساع هذه النقمة الجماهيرية،تتصرف السلطة الغارقة بدم الشهداء ، بوقاحة نادرة المثيل ، تؤكد مدى احتقارها لهذا الشعـــب واستهتارها بحقوقه ومصالحه .

● مجلس الوزراء لا يجتمع بحجة ان ليس على جدول اعماله شيئا يستحق الذكر !!

● بعد الاجتماع الوزاري الذي انعقد ، اخيرا ، مساء الجمعة الماضية وخرج بقرارين اثنين : قرار بقمع مظاهرة مزارعي التبـــغ والاحزاب الوطنية والتقدمية المنوي قيامهـــا في بيروت بعد ظهـــر السبت ، وقرار بصرف ٢٦٥٠ معلم ـ بعد هذا الاجتماع لا يجد وزير الاعلام اي حرج في القول ان مجلس الوزراء لم يبحث مطالب مزارعي التبغ . هكذا وبكـــل بساطة !!

● اخيرا ، ليس آخرا ، لا يـــرى ممثلو برجوازية متخلفة عميلة ، برجوازية السمسرة والنهب والوساطات ، وراء كل ما يجري الا شبح « مؤامرة تحاك ضد الامن والاستقـــرار والازدهار » « امنهم واستقرارهم » هم لانه يتحول الى مجازر بحق الجماهير . وازدهارهم هم لانه بؤس وبطالة واختناق وهجرة بالنسبة للغالبية الكاسحة من سكان البلاد . فيعتلي رئيس الحكومـــة منابر البرلمان والاذاعـــة والتلفزيون لاعلان ان وراء كل هذه التحركات « تكتك » تخريبي وضع منذ خمسين سنــــه ، وتمارسه حفنةمن «المخربين» «المندسين»باوامر من الخارج وبالتعاون مع لا احد غير « المكتب الثاني السابق » !!

هكذا عبرت هذه الحفنه من « المشاغبين » « المخربين » عن رأيها في سلطة الدم والنهب خلال الايام الاخيرة .

● اجماع عام في الصحافة اللبنانية ، بما فيها اشدها رجعية ، على ادانـــــه المجزرة والمطالبة بمحاكمة المسؤولين عنها وبرحيـل حكومة الفضائح والدم والافلاس .

● مئات بل الوف البرقيات من مختلــف انحاء البلاد . ٣٠٠ مواطن من الاشرفيـــة يزورون الصحف مستنكرين المجزرة .

اجتماع في نادي خريجي المقاصد ، بحضره مالك سلام (اخ رئيس الحكومة) وغســـان تويني وزكريا عيتاني والنائب رشيد الصلـــح والوزير المقال هنري اده والعديد من ممثلي الاحزاب والهيئات والاندية ومن بينهم ممثـــل عن الاتحاد العمالي العام . وفي نهايـــة الاجتماع ، اتفق المجتمعون على ما يلـــي : (١) التأييد الكامل لمطالب لجنة مزارعي التبغ في الجنوب (٢) استنكار المجزرة (٣) دعـــم مسيرة يوم السبت في بيروت (٤) الغـــاء حالة الطوارىء في الجنوب والمطالبـــة بالافراج الفوري عن المعتقلين

● مئات الالوف من المواطنين شاركـــت في كافة فعاليات الاحتجاج . من البرقية الـــى المؤتمرات الصحفية الى الاضرابات الطلابيـــة التي عمت البلاد من اقصاها لاقصاها ، الـــى الندوات العامة ، فالاضرابات ـ في طرابلس وصيدا وصور والنبطية وبعلبك وجب جنـــين وشمسطار وغيرها من البلدات والقرى اللبنانية، الى التظاهرات الطلابية والشعبية التـــي انطلقت بالعشرات حاشدة مئات الالوف مـــن المواطنين . في ضواحي بيروت ، وامـــام مدارسها وجامعاتها ، وفي سائر انحاء البلاد ومن الشمال والجنوب والبقاع .

هذه بعض مظاهر الانتفاضة السياسيـــة العارمة التي تفجرت حقدا وغضبا ضد سلطة الاحتكار الدموية . واذا كانت الالوف المؤلفة التي عبرت عن نقمتها وسخطها وعلى تصميمها على نيل مكاسبها بالنضال ، كل هذه الالوف المؤلفة « مشاغبة » ، « مخربة » ، «مندسة»، فلم يبق امام سلطة القمع والفساد والعجـــز الا ان « تحل » هذا الشعب ، او ان تجـــز رقابه حتى آخر مواطن ، لكي تستريح !!

اضراب معلمي المدارس الرسميــة

عزم الدولة على تنفيذ مجزرة ثانية يواجه بتعبئة واسعة وصلة ديمقراطية بجماهير المعلمين

مع بداية الاسبوع الماضي . كانت كل الدلائل تشير الى ان الدولـــة تسارع في اتخـــاذ الاجراءات التمهيدية لتنفيـــذ « مجزرة » في اوساط معلمـــي المدارس الرسمية الذين اعلنوا الاضراب المفتوح بدءا من يـــوم الثلاثاء ٢٣ـــ١ـــ٧٣ .

وكان شبه مؤكد ان هـــذه المجزره ستتخذ شكل عمليات فصل واسعة تشمل الالاف مـــن المعلمين . لكنها نفذت مجزرة اخرى دموية في أوساط مزارعي التبغ في الجنوب . الامر الذي دفعها للتريث بانتظار جـــلاء نتائـــج المواجهة القمعية مع المزارعين وما ستدخله من عوامل على ميزان القـــوى بـــين السلطة والحـــركة الشعبية عامة . يرافق هـــذا التريث امعان بالمضي في مخططهـــا لضرب وحـــدة المعلمـــين وتماسكهم .

طابع المواجهة بين السلطة والمعلمين

ما الذي دفع بالمواجهة بين السلطة والمعلمين لان تتخذ هـــذا الطابع الذي كاد ان يقترب من الحدود الحاسمة ؟ وماذا تطرح هذه المواجهة بالمضمون الذي تنطوي عليـــه ، من مهام على الحركة الوطنية الديمقراطية في لبنان ؟

أمران متلازمـــان كانا وراء الحـــدة التـــي اتخذتها المواجهة منذ الايام الاولى . الاول . بلوغ حركة المعلمين درجة من التطور والنضج ، أديا الى بدايات طرح لازمة النظام التعليمي في المرحلة الابتدائية وتقديم مشكلة المعلمين على انها جـــزء لا يتجزأ من هـــذه الازمة . والى التمسك بالمطالبة بالحقوق النقابية والديمقراطية والاصرار على ممارستها فعليـــا . والثاني . التصاعد المستمر في الاتجـــاه القمعي السافر للسلطة بمواجهة تحركات مطلبية تنفذها فئات واسعة بـــدأت تتلمس بصورة مباشرة التردي المتزايد لاوضاعها المعيشية كنتيجة للازمة التي تعصف بالاقتصاد اللبناني .

كيف جرى التعبيـــر عن هذين الامريـــن في المواجهة الراهنة ؟

لم يكن الشمول والصلابة اللـــذان طبعـــا الاضراب مع انطلاقته وعبرا عـــن نفسيهمـــا بانحياز الاغلبية الساحقة من المعلمـــين في كل المناطق الى جانب الاضراب وبصمودهم في وجه كل محاولات التهـــديد التي لجأت لها السلطة سوى الوجه الاخر البارز لتماسك فعلي شامل هو الميزة الرئيسية للتحرك الحالي للمعلمين ، على الرغم من ان تناقضات اطـــراف التحالف الحكام لعبت ، ولكن بصورة ثانوية ، دورا في اجماع المعلمين على تنفيذ اضرابهم (الشمال ، بيروت).

برز هذا التماسك ، اولا ، في طرح قضية المعلمين . فهذه لم تعد ، كما كان الحـــال في التحركات السابقة ، ونسبيا خلال تحرك العام الماضي ، مجرد مشكلة جزئية خاصة بقضايـــا معيشية للمعلمين تجد حلها بمعزل عن الاوضاع العامة للهيئـــة التعليمية ومشكلـــة التعليـــم الابتدائي الرسمي برمته . فجاء برنامج التحرك متضمنا مطالب تتناول :« تنمية التعليم الرسمي وتوسيعه لضرب التعليم الخاص وفرض ثقافة وطنية موحدة . الزامية التعليم بتوحيد الكتاب المدرسي وانتزاعه من أيدي التجار والسماسرة وجعله مجانيا .تعديل المناهج والبرامج ». الخ

اما المسألة المعيشية المتعلقة بالمعلمين فلم تعد مسألة قائمة بذاتها بل انها طرحت كجزء من تطوير اوضاع الهيئـــة التعليمية عبر نظام خاص يتضمن زيادة الرواتب والكفاءة وشروط التدرج الخ ... هذا الطرح كان يعكس وعيا متناميا للابعاد الحقيقية للمشكلة . وهو على الرغم من الحـــدود التي ما زال يقف عنـــدها يحمل معان بالغة الاهمية . فحـــركة المعلمين أول صوت من ضمن الحركة المطلبية التعليمية، يرتفع حاملا مشكلة التعليم الابتدائي متصديا لسياسة الدولة في هـــذه المرحلة . فالمرحلة المطلبية التعليمية واجهت سياسة الـــدولة في المرحلة الثانوية والجامعية والمهنيات ، لكنها لم تتصد لها في أكثر معاقلها أهمية المرحلـــة الابتدائية . وحركة طلاب الدور بقيت حتى الان حبيسة مطالب خاصة بطلاب الدور من ضمن الوظيفة الحالية لهـــذه الاخيـــرة . والـــذي يضاعف من أهمية هذه النقطة كون التصفيـــة التي تشكـــل المظهر الرئيسي لوظيفـــة النظام التعليمي القائـــم وكتعبير عـــن لاوطنيتـــه ولا ديمقراطيته تتجلى بصـــورة كاملة في المرحلـــة الابتدائية حيث عشرات الالاف خارج المدارس والسيطرة الكاملة للتعليم الخاص الـــخ ... هذا من جهة . ومن جهة أخرى فان مشكلـــة التعليم الابتدائي والتصدي لسياسة الدولـــة في هذه المرحلة هـــي المدخـــل الفعلي لحمـــل الجماهير لمسألة ديمقراطية ووطنية التعليم في لبنان .

لقد قدم المعلمون خلال تحركهم الحالي بدايات طرح للمشكلة على حقيقتها فكانت اول خطوة لتجاوز العزلة الخانقة التـــي كانت تحركاتهم الاسير الدائم لها .

ولان هذا الطرح كان ينطوي على وعي لابعاد المشكلـــة الحقيقيـــة ولاهميتها طالب المعلمون بأوسع الحريات الديمقراطية : الحـــد مـــن الاحالات على المجالس التأديبيـــة والمناقلات التعسفية والاذلال الذي يلحق بالمعلم وتوج ذلك بمطلب رئيسي : « الحق بالتنظيم النقابي وحرية النشر والتصريح » ..

الجانب الاخر ، الضروري ، والمكمل للطرح الصحيح للمشكلة كان جانب التعبئة ووسائل العمل . على هذا الصعيد كان التطور واضحا، فان التنظيم الحالي (مجلس الرابطات) الذي امكـــن للمعلمـــين انتزاعـــه خـــلال تحـــرك العـــام المـــاضي ـ علـــى الرغـــم مـــن القيود التي تحكمه ، لكونه مجرد رابطات ثقافية تحل بمجرد اعـــلان الاضراب ـ لعـــب دورا هاما في قيادة التحرك . وقد تمكن المعلمـــون من استنفاد كل امكانية لهذا التنظيم وتوظيفها لصالح تحركهم وكان للقيادة الديمقراطية دور رئيسي في ذلك .

تعبئة واسعة وصلـــة ديمقراطيـــة بجماهير المعلمين

دخل المعلمون الاضراب بعد تعبئة واسعـــة امتدت خلال اشهر كانت تجتمع خلالها الهيئات العامـــة لمناقشة كافـــة الاقتراحات ونتائـــج المفاوضات مـــع السلطـــة وكانت تنقـــل اليها بكاملها فتحدد موقفها منهـــا ويتولـــى مجلس الرابطات تنفيذها . وبرنامج التحرك اياه أقـــر في الهيئات العامة قبل اسبوعين من بدء تنفيذه. لذا كانت كل مناورات السلطة مكشوفة امـــام جمهور المعلمين . ولقد اعتمد برنامج لاستمرار التعبئة خلال فترة التحرك بحيـــث ان الهيئات العامة تنعقد كل يومين لتناقش تقارير شاملة وجرى توزيع دقيق للعمل على صعيد القيـــادة يمكن ان يغطي مهام التعبئة ووسائل النضال فشكلـــت ثـــلاث لجـــان : للاتصال والاعـــلام والدراسات . وقد كـــان واضحـــا ان تماسك حركة المعلمين مرده بصورة أساسية كذلـــك للعلاقة الديمقراطية التي تمكنت القيادة مـــن تأمينها بينها وبين أوسع جماهير المعلمين . وقد كانت هذه التعبئـــة شرطـــا ضروريا لمواجهة تحركات السلطة ومحاولاتها احاطة التحـــرك بالاضاليل والخداع . فنادرا ما كـــان يصدر موقف عن السلطة الا ويرد عليه في الحال .

وقد اتجهت الحركة الى اقامة صلات مباشرة مع الاهالي باعتبارهم اصحاب المصلحة الفعلية في مواجهة سياسة الدولة التصفوية عبر البيانات والعرائض والزيارات الدورية المكثفة الخ ... كذلك كان التوجه نحو الهيئات النقابية المختلفة والطلابية منها بصورة خاصة .

وهكذا بدأ المعلمون بمواجهـــة السلطـــة ، بترابط تام بين مختلف جوانب برنامج التحرك من دون ان يفسحوا المجال لثغرات اساسية تنفذ من خلالها السلطة . ان علـــة التحركات السابقة كانت في اضطرارها للفرق في العزلة وبالتالي الارتداد على نفسها والانفراط بعـــد أسابيع من بدء الاضراب . ان التحرك الحالي، بالعناصر التي يحملها ، محاولة جادة لاختراق جدار العزلة وتمهيد الطريق امـــام الحركـــة الشعبية لطرح أزمة التعليم برمتها .

خطـــة الدولـــة

لقد أدركت السلطـــة منـــذ بدايـــة الاعداد للتحرك الخطورة التي ينطوي عليها سواء مـــا يمس سياستها التعليميه ، أم لجهة التخوف من انطلاق حركـــة متصاعدة واسعة كحركـــة المعلمين. لقد تصرفت انطلاقا من الاتجاه القمعي المتصاعد الذي تعتمده بمواجهة كافة التحركات المطلبية .

« نحن اليوم في اضراب ، في معركة الاضراب موقفا الحكومة والمجلس موحدان » . ذلـــك كان تعليق مخيبر في اعقاب تنفيـــذ الاضراب ، والاعلان عن عزم الدولة على تنفيذ القانـــون (أي فصل المضربين) ، وعن وجود حوالي ثلاثة الاف طالب بكالوريا يعينـــون فور اقالة عـــدد مواز من المعلمين . ذلك ان كـــل الاساليب التي اتبعتها السلطة ، الوعود والتسويف، انتهت الى الاعلان في المفاوضات عـــن القبول بتحقيق ثلاثة مطالب ثانوية (الحق في التقاعد بعد ٢٥ سنة .. التعاونية الاستهلاكية دون مساعدة من الدولة . صندوق خـــاص ...) . بعدما أمنت السلطة التغطية النيابية ركزت وسائـــل اعلامها على تضليل الرأي العـــام الشعبـــي بايهامه بأن حركة المعلمين حركة تخريبية وهـــي المسؤولة عن تشريد أبنائهم . كان واضحا ان الحملـــة الواسعـــة والتهديد يمهـــدان لتنفيذ اجراءات حاسمة في اليوم التالي للاضراب . لكن مراهنة السلطة كانت على جزئية الاضراب وعدم شموله نسبا عالية وهو ما توقعه وزير التربية . لكن عدات في خطتها دون ان تتنازل عن السرعة في العمل لانهاء التحرك (وهو ما كان على قيادة حركة المعلمين ان تحسبه بدقة وتضمنه ببرنامجها) ، فانتقلت الى محاولـــة ضرب التماسك الذي ظهر خلال اليوم . فاطلقت المفتشين وفوضتهم صلاحيات الفصل والتحري عن الاتجاهات السياسية للمعلمين ، والتجأت الـــى قوى الاقطـــاع السياسي لشق تضامـــن المعلمين ، وبادرت الـــى تجميد الرواتب . كان ذلك تمهيدا لخطوة أخرى حين ارتكبت السلطة مجزرة النبطية . لكنها بلا أدنى شك ماضية في مخططها وهو أمر يتوقف على كل حال علـــى نتيجة المواجهة التي تلت معركة السلطة مـــع مزارعي التبغ ..

حين يقوم المعلمون بتلمس العلاقة الوثيقـــة بـــين أوضاع التعليـــم الرسمي الابتدائـــي ، ويربطون مطالبهم بمجمل ازمة التعليم بلبنان ، فان ذلك يستدعي التنبه الى ما يلي :

● ان شروط معركـــة التعليم الرسمـــي الابتدائي وتطوره مـــن كافـــة جوانبه تتطلب امكانيات هائلة نتيجة للحلف الواسع الـــذي ينهض بوجهها مـــن الدولـــة والاقطاع الديني وأصحاب دكاكين العلم، تفوق بالتأكيد امكانيات حركة المعلمين وهي بالاساس من مهام الحركـــة الشعبية عامة .

● ان تحرك المعلمين الرسميين ليس مجرد واحد من سلسلة التحركات التي تنفذها مختلف فصائل الحركة المطلبية التعليمية وحسب بـــل انه ، بمضمونه الحالي ، أهم هذه التحركات ومكمل ضروري لها في التصدي لسياسة الدولة التعليمية . وهو يطرح المدى القصي لكافـــة محاولات مواجهة التصفية في مختلف المراحل .

● ان السلطة مصممة على ضرب التحرك ولا شك ان السلطة ستعمد للضغط على بعض القوى التقليدية التي تدعم التحرك للعمل على تخريبه .

هكذا يبـــدو بوضوح ان تنسيقا كاملا مـــع مختلـــف فصائل الحركـــة المطلبية التعليميـــة وبصورة خاصة طلاب الجامعة مسألة ضرورية.

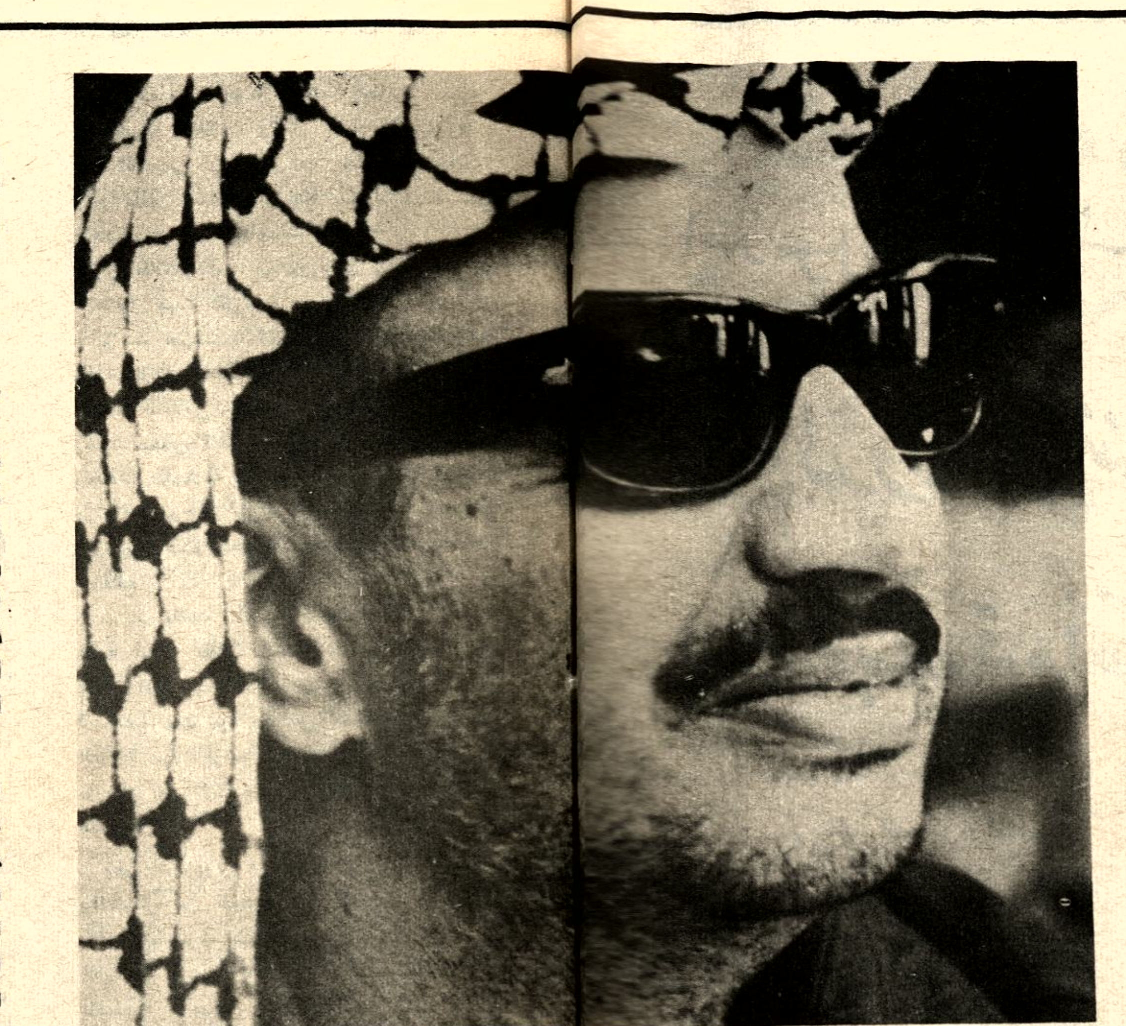
كذلك فان طبيعة المهام التي يطرحها التحرك تجعل من تدخل القوى الوطنية والديمقراطية مدخلا حقيقيا لطرح كل مشكلة التعليم .

يبقى ان مســـار التحرك مرهون بقدرة حركة المعلمين على المحافظة على تماسكها وصلاتها مع الجماهير الشعبية وبالتأكيد على نتائج المواجهة بين الحركة الشعبية والسلطة حول مجـــزرة مزارعي التبغ علـــى ميزان القوى وتماسك السلطة وقدرتها على اكمال مخططها بقمع التحرك ولـــو كلفها ذلك طرد الالاف من المعلمين .

٨- المقاومة الفلسطينية وقضية الوحدة الوطنية

«فتح» وسياسة التحالفات

- نظرية العمود الفقري -



« الانسان هيكل بعمود فقري ولحم ودم واعصاب وأطراف تؤدي أغراضها. قد يستطيع أن يمارس حياته بدون هذه الاطراف ، ولكنه لا يستطيع ذلك اذا انكسر العمود الفقري . وتماما هي الوحدة الوطنية ، انها بحاجة الى عمود فقري قادر أن يحمل مسؤولياتها عندما يتخلى عنها الاخرون » .

— الثورة الفلسطينية ، كانون الثاني ١٩٧٠ —

تكاد لا توجد بين منظمات المقاومة الفلسطينية منظمة واحدة لا تجاهر بكونها الحريصة على دفع العلاقات بين فصائل الثورة نحو درجة أرقى من التنسيق والتحالف عما هي عليه الامور الان في منظمة التحرير الفلسطينية . وقد جاءت الدورة الحادية عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني لتتيح الفرصة للجميع ، وحتى لتلك المنظمات غير الممثلة في الهيئات التنفيذية للمنظمة ، فرصة طرح مواقفها من الوحدة الوطنية في فترة بدأت فيها الاتجاهات الانقسامية على اختلاف انتماءاتها السياسية والتنظيمية تشعر بحراجة موقفها السياسي المعيق والمعرقل لسياسة التحالف ضمن حدودها الممكنة . كما جاءت هذه الدورة لتعجل في عملية الفرز داخل الاتجاهات الانقسامية ذاتها ، مؤكدة في ذلك ان التيار العام الذي هيمن ، ولا زال يهيمن ضمن الحدود التي تتيحها له تراجعاته السياسية ، لديه الاستعداد والقابلية لان يتجاوز حدود التعصب التنظيمي غير المعطى في تراث تاريخي متراكم ومستند الى حركة الثورة الوطنية بآفاقها النضالية سياسيا واجتماعيا وعسكريا . واذا كانت الدورة الاخيرة للمجلس الوطني الفلسطيني قد خرجت بنتائج ايجابية ، ابرز مؤشراتها الاتفاق على برنامج سياسي مرحلي، يعتبر « هزيمة سياسية وفكرية للقوى اليمينية في منظمة التحرير وفي صفوف المقاومة » وعلى « صياغة العلاقات بين فصائل الثورة على أسس جبهوية وطنية » تعكس نفسها في الهيئات التنفيذية للمنظمة وفي المؤسسات النقابية والمهنية والتنظيمات الجماهيرية ، فان لقوى الوحدة الوطنية اكثر من تجربة في هذا المجال ، تدفعها الى رفع يقظتها السياسية الى درجاتها القصوى حفاظا على هذه الانجازات وتكريسا لها كخط سياسي وطني متعاكس مع الخط السياسي الانقسامي في قضايا التحالف . ومما لا شك فيه ان جميع الوطنيين الغيورين على تطوير هذه الانجازات لا يستطيعون القفز عن تجارب مشابهة ، لعل تجربة القيادة الموحدة ، شباط ١٩٧٠ ، رغم اختلاف الوضع السياسي والحالة الجماهيرية ابرزها ، هذه التجربة ، التي سددت الاتجاهات الانقسامية أمامها كل امكانيات الثبات والتطوير . ومما لا شك فيه ايضا، ان تقييم خط الانجازات الراهنة في النجاح ، يعتمد الى جانب فهم وتنفيذ السياسة الانعزالية المغلفة بلفظية ثورية ، على فهم التوجه العام ، الذي حكم على تجربة حركة التحرير الوطني الفلسطيني « فتح » وفهمها لقضايا التحالف ، وعلى رصد كل احتمالات التراجع أو الاجهاض بادارة الظهر لهذه الانجازات ، وذلك بدعم الاتجاهات الديمقراطية لتقف على أرجلها بصلابة ونجاح ضد الاتجاهات الاكثر استعدادا للتراجع والمساومة في منظمة التحرير الفلسطينية ، التي بدأت بواقعيتها البرجوازية المنحرفة تتخلى عن « تحمل كافة مسؤولياتها » بانتظار الحلول التي تتمنى ان تفرج عنها توازنات القوى الدولية ، كما تفهمها هي من موقعها المنتظر والخاص .

ان تقييم تجارب العديد من منظمات المقاومة ومواقفها من قضايا الوحدة الوطنية على أهميته لا يرقى بالتأكيد الى مرتبة تقييم تجربة « فتح » ومواقفها من هذه القضايا لاكثر من سبب ، ابرزها امكانيات فتح الذاتية وخصوصية تجربتها وحركتها السياسية . فمنظمة فتح تتمايز عن غيرها من منظمات المقاومة بخصوصيات أهمها :

خصوصيات وضع حركة فتح

● تكوينها الطبقي المتحدر من اوساط برجوازية متوسطة وصغيرة تستمد ثقافتها من حداثة تجربتها السياسية وشبكة علاقاتها ، التي نسجتها في « بلدان الهجرة » خاصة في الكويت وامارات الخليج والسعودية. وفي هذا المجال ، فان الحديث عن التماثل الطبقي في صفوف المقاومة ، والذي روجت له قيادة فتح طويلا ، لا يعكس في حقيقته غير نظرة مبسطة للواقع وللتجربة السياسية ذاتها ، لان مثل ذلك التماثل ليس مسألة تجريدية ، ما دامت الثقافة السياسية السائدة لا تأتي من السماء ، بل هي في الاساس انعكاس لاوضاع اجتماعية ، اذا غابت القدرة على استيعابها كواقع علاقات مادية ، قادت أصحابها الى تلك المواقع الطبقية المتحدرة بالاصل من أوساط برجوازية . وبناء على هذا يمكننا فهم التمايز في الخط السياسي والايديولوجي لاكثر من تنظيم في حركة المقاومة .

● القصور في فهم قانون الترابط بين الاوضاع في شرق الاردن والصراع ضد اسرائيل ، حيث بدا التمايز واضحا لا في شعار عدم التدخل في الشؤون الداخلية للاردن فحسب ، بل وفي تحجيم سياسة التعايش وضبطها . فعلى امتداد السنوات الثلاث الخالدة لتواجد المقاومة الفلسطينية في شرق الاردن ساد هناك موقفان تجاه سياسة التعايش : « الموقف الاول هو الموقف المستعد لحمل السلاح في وجه النظام الى حد ضرب قصر الحمر ، والموقف الثاني هو العودة مباشرة وبعد انتهاء اطلاق النار الى التعايش مع النظام وكأن شيئا لم يكن » (بلال الحسن .. شؤون فلسطينية ، عدد ٢ ، ص ٥٨) . وقد مثلت فتح في سياستها الموقف الثاني ، معبرة في ذلك عن قصور في فهم قانون الترابط بين اسرائيل والنظام الحاكم في شرق الاردن، والذي شكل صمام أمن لها .

● القصور في فهم العلاقة التاريخية المستندة الى علاقة بشرية أيضا بين الحركة الوطنية الفلسطينية والحركة الوطنية في الاردن كنتيجة حتمية لغياب معظم قيادات فتح واغترابها عن الصراعات بين النظام المعادي للشعب والوطن في عمان من جهة والحركة الوطنية في الاردن من جهة ثانية . ومثل هذا القصور كانت له نتائجه الفعلية السلبية على العلاقة مع جماهير شرق الاردن، والتي يحتاج تصحيحها لا الى مراجعة فقط ، بل والى الاقلاع عن سياسة ادارة الظهر لجبهة وطنية متحدة في شرق الاردن أيضا وعن تلك السياسة التي حولت فتح بواسطتها « اللجنة التحضيرية » ، المكلفة بعد احداث جرش ١٩٧١ بالاعداد لمثل هذه الجبهة ، الى جبهة وطنية وهمية تقاتل على طريقتها الخاصة من العواصم العربية . وكان هذا القصور يعبر أيضا عن رفض المساهمة الجدية ببناء هذه الجبهة الوطنية ، حيث تضع هذه جميع الاطراف المشاركة أمام مهماتها الحقيقية في شرق الاردن ، أي تضعها أمام المراحل الوسيطة والضرورية لاستعادة مواقع القوة المفقودة في الاردن من أجل متابعة النضال المسلح ومتابعة سياسة رفض الحلول الاستسلامية بفعالية .

● تضخم الاوضاع الداخلية ، التي عبرت عنها نشرة فتح الصادرة في ١٨ كانون الثاني ١٩٧٣ بحدوث « قفزة في فتح من تنظيم الطليعة الى تنظيم الثورة ، فضاعت معالم تنظيم الطليعة في غياهب تنظيم الثورة » . وبصرف النظر عن صحة السبب بالنتيجة حيال هذه المسألة ، فان الامر المؤكد ان هذه الخصوصية غير المقتصرة على فتح ، قد قادت الى فقدان فتح لدرجة كبيرة من مرونة الحركة « وتحولت سياستها في جانب غير هين من المبادرة الى رد الفعل » ، والى تداخل الاوضاع العربية في قراراتها السياسية . « ان أوضاع بعض فصائل المقاومة الاساسية تضخمت بحيث أصبح العون المالي والحرص على أوضاع التنظيم والحرص على استمرار العلاقة مع الانظمة يتم في كثير من الاحيان على حساب الجماهير . هذه الاوضاع ، التي تضخمت دون محاولة لضبطها من قبل قيادة المقاومة ، هي السبب الذي يجعل الاوضاع العربية تتداخل في كل قرارات المقاومة وتؤثر عليها ».

ان فهم هذه وغيرها من الخصوصيات هام جدا لاكتشاف حجم الخلل في سياسة التحالفات ، التي سارت عليها « فتح » بدءا من مؤتمر القاهرة ، الذي عقد في مطلع ١٩٦٨ بدعوة وجهتها فتح لثماني منظمات اشترطت فيها كمؤهلات للتحالف ، امكانيات ذاتية قادرة على الصمود واستقلال كامل يضمن بقاءها واستمرارها في صف المقاومة وانتهاء باخر دورة للمجلس الوطني الفلسطيني. وفي بداية عملها من أجل اقامة الجبهة الوطنية أعلنت فتح عن استعدادها لاقامة علاقات التحالف مع التنظيمات الاخرى ، التي تتوفر فيها هاتان الصفتان على أن تحتفظ كل منظمة باستقلالها الذاتي كمرحلة أولى ، حتى يتم تخطي كثير من العقبات المعلنة . الى جانب هذا ، فقد اشترطت فتح ان تكون ارضية التحالف ، التي لا تترك مجالا للمناورة والجمود ، في أرض المعركة ، أي داخل الارض المحتلة وليس خارجها . وعلى الرغم من ان اللقاء جاء خارج أرض المعركة واقتصر على ثماني منظمات ، فان العلاقة في توجهها العام لم تكن جبهوية بقدر ما كانت الحاقية، الامر الذي قاد (منظمتين) فيما بعد الى فسخ التحالف وممارسة النشاط المستقل . ولا يهمنا هنا تسجيل وقائع مماثلة ، بقدر ما يهمنا تأكيد جنوح منذ البدء في سياسة التحالف كانت قائمة على الاستيعاب والالحاق بعيدا عن برنامج عمل سياسي عسكري متكامل يغني اطراف التحالف بتجربة نضالية مشتركة، يصبح فيها فك التحالف ان لم يكن متعذرا ، فبالتأكيد بالغ الصعوبة . وطبيعي أن يتدرج العمل الجبهوي المرتكز في البداية الى تحديد ووضوح في البرنامج السياسي والعسكري كي يغطي بشمولية برامج عمل الجماهير المنظمة في منظمات نقابية ومهنية ، هي في طابعها العملي العام ديمقراطية وقادرة على شن النضالات المتحدة ضد الركائز الخلفية المعادية. غير ان فتح ، ومنذ البداية أيضا ، انحازت وبشكل حاد الى سياسة السيطرة ، أو ما يمكن تسميته بسياسة اغتصاب السلطة في المنظمات الجماهيرية القائمة وبمعزل عن أطراف التحالف وعن اطراف الحركة الوطنية الاخرى ، وكان ذلك هو محور العمل في كل من الاتحاد العام لعمال فلسطين والاتحاد العام لطلبة فلسطين أيضا .

خط التفرد

وقد تكرس هذا الخط الانقسامي المتوجه نحو التفرد بمراكز النفوذ بعد دخول فتح منظمة التحرير الفلسطينية وتنامي وزنها الفعلي في الاردن . ومما لا شك فيه ان السياسة الانعزالية المتطرفة ، سياسة المقعد الخالي ، الذي سارت فيه الجبهة الشعبية قد مكن « فتح » من فرض هيمنتها الكاملة ، رغم نضالات اليسار والقوى الديمقراطية الاخرى باتجاه تقليص هذه الهيمنة وبناء العلاقات في منظمة التحرير على أسس جبهوية تنهي حالة التفرد في تقرير سياسة منظمة التحرير الفلسطينية والمؤسسات والدوائر التابعة لها . وأمام حالة ضعف القوى الذاتية لليسار والقوى الاخرى المعارضة للهيمنة الكلية على مؤسسات منظمات التحرير والتنظيمات الجماهيرية ، وتوظيف الكثير من طاقات هذه القوى من أجل تصعيد الكفاح المسلح ضد العدو الاسرائيلي نما المناخ الملائم والمناسب لسياسة العمود الفقري ، التي فاقت في تطبيقاتها العملية حاجة هيكل الانسان الى عمود فقري يبقي على القامة منتصبة .

وقد كانت « فتح » تعني بالتحديد ما تقول وتفعل أيضا في هذه المعادلة الجبهوية الطريفة ، حين نصبت نفسها عمودا فقريا لهيكل ينقصه كي يمارس دوره الفعلي ليس فقط الاطراف بل وأيضا اللحم والدم والاعصاب ، لان فتح بخصوصياتها التي حددناها آنفا كانت تفتقر الى ذلك في علاقاتها كعمود فقري باطراف الحركة الوطنية الفلسطينية والحركة الوطنية في الاردن .

وكانت فتح تستعين في تكريس نظرية العمود الفقري بأمثلة وتجارب وهمية بغرض التعتيم على السياسة الانشقاقية الممارسة : « من خلال التجربة في فيتنام والجزائر وتجربة الحركة الصهيونية ذاتها ومن خلال المنطق أيضا نحن نرى تماثلا بين الوحدة الوطنية الحية والقادرة على تحمل مسؤولياتها وبين الانسان العادي الذي يمارس الحياة اليومية » . الى جانب خطأ هذه المعادلة فيزيولوجيا ومنطقيا أيضا ، فان التجربة الفيتنامية لم تكن بالتأكيد لتحرز انتصارها النهائي على المعتدين الامريكيين لو سار حزب العمل الفيتنامي على قاعد العمود الفقري المجرد من اطرافه . وتجربة جبهة التحرير الوطني الفيتنامية تكلل نضالاتها الان بالانتصار النهائي لان حزب العمل القائد الى جانب كونه عمودا فقريا فعلا كان حريصا على لحم ودم وأعصاب وأطراف جبهة التحرير بمقاتليها وتنظيماتها الجماهيرية . هنا تصبح المعادلة صحيحة وحية ومنطقية أيضا ، لان ذلك ينبع بالضرورة من تمايز حزب العمل ودوره المستقل حيث يعتقد الاخرون ، انهم أنجزوا مسؤولياتهم الوطنية كاملة . يتمايز الشيوعيون عن غيرهم من الاحزاب والمنظمات المشاركة في التحالفات الوطنية بحرصهم على استقلالهم وعلى تطوير نضالاتهم كي يصبحوا العمود الفقري ، بمعنى المحرك والمثور والموحد للحركة الوطنية ، وهذا مصدره التزاماتهم بمتابعة النضال حيث تعتقد القوى البرجوازية انها وصلت اهدافها . ولا شك انه ليس صدفة بل مفارقة ، وقد يكون طموحا ذاتيا بالغا ، أن يتجه تنظيم وطني برجوازي التكوين نحو هذه المواقع الثورية المستندة الى نظرية العمود الفقري القادر « على ان يحمل كافة مسؤولياتها (الوحدة الوطنية) عندما تخلى الاخرون عنها » وقد استندت نظرية العمود الفقري ، الانشقاقية في مضمونها العملي الممارس ، الى مبررات أبرزها :

مبررات نظرية العمود الفقري

● ان حركة التحرير الوطني الفلسطيني « فتح » كانت أولى التنظيمات الفلسطينية التي باشرت الكفاح المسلح ضد العدو الاسرائيلي . ان هذا الامر لا يختلف عليه أحد . فانطلاقة فتح كانت بالتأكيد من حيث توجهها الاستراتيجي العسكري العام قفزة نوعية في حياة الشعب الفلسطيني وأثرت بشكل مباشر في الحياة السياسية للمنطقة . ولكن ذلك لا يبرر على الاطلاق نظرية العمود الفقري كما مورست ، كما لا يبررها من حيث اعتبارها قضية نضال جماهيرية ببعدها الوطني الاجتماعي التحرري ، والا أصبح الاقرار بأولوية الاحزاب والمنظمات ، التي تنشأ في ظل علاقات انتاجية مسألة مبدئية يصعب بل ويستحيل انسجامها مع حركة التاريخ البشري، وهذا ينطبق أيضا على تلك الاحزاب والمنظمات التي تنشأ في ظل ظروف القهر القومي ، غير المعلق بالهواء على أية حال. أليست تنظيمات البرجوازية سابقة في نشوئها لتنظيمات الطبقة العاملة ؟

● ان حركة التحرير الوطني الفلسطيني « فتح » كانت أولى المنظمات الفلسطينية ، التي ساهمت بنشاط وفعالية في احياء الكيان الفلسطيني والشخصية الفلسطينية . وهذا صحيح أيضا ويفترض بعث الحياة النضالية بتصاعد في هذا الكيان وهذه الشخصية ، الامر الذي لا يستطيع انجازه تنظيم بمفرده وبمعزل عن فصائل الثورة الاخرى .

● ان حركة التحرير الوطني الفلسطيني « فتح » هي أكبر التنظيمات الفدائية الفلسطينية وقوتها العسكرية الضاربة والواقية للحركة الوطنية ضد معسكر الثورة المضاد . وهذه كذلك لم تكن مسألة مختلفا عليها ، غير ان أحداث الاردن ومجازر أيلول ١٩٧٠ وأحراش جرش تموز ١٩٧١ جاءت لتؤكد للجميع ان القوة العسكرية الاكثر قدرة على صد عدوانية النظام الهاشمي ودحره كانت معطلة الى حد كبير جدا ، ان لم نقل معطلة بشكل كامل . ليس بسياسة العمود الفقري كما مورست كان يمكن للحركة الوطنية أن تخرس الى الابد بنادق ومدافع النظام العميل ، بل بسياسة الجبهة الوطنية المتحدة، التي دعا اليها اليسار والقوى الديمقراطية الاخرى المدافعة عن وحدة السلاح القتالي ووحدة السلاح السياسي معا .

وكانت تجربة القيادة الموحدة ، التي تشكلت اثر ازمة ١٠ شباط لمواجهة مخططات النظام المعادي للشعب والوطن العدوانية ، كفيلة بدفع الامور الى الامام والابقاء على العمود الفقري في ذلك الاطار الذي حددته تلك القيادة والتي اعتبرت نفسها مفوضة من القواعد والجماهير « ومطالبة بتوفير وبناء علاقات صحيحة وعريضة مع أوسع الجماهير والوقوف أمام اية أخطاء في هذا التعاون مع الجماهير للقضاء على أية سلبيات تنشأ من خلال النضال والكفاح وعدم التردد مرة واحدة في تصفية خطأ يرتكبه أي مقاتل ومناضل في صفوف المقاومة » . غير ان سياسة ادارة الظهر لتصحيح العلاقة بين فصائل المقاومة ولتصحيح العلاقة مع الجماهير برزت بوضوح بعد انتهاء الازمة ، حيث بدأت فعالية هذه القيادة تتهافت. لقد بدا ذلك واضحا بعد أن بدأت هذه القيادة تحيل مهمة تنظيم العلاقة الى لجنة سباعية مكلفة بصياغة برنامج سياسي واخر تنظيمي وثالث عسكري في مدة حددت باسبوعين ، وجددت فيما بعد لاسبوعين اخرين ، كانت نتائجها نكوص عن القيام بتصحيح العلاقة في الوقت الذي كانت فيه القيادات المحلية تضغط بهذا الاتجاه ، معبرة عن احساس أكبر بالمعنى والمضمون السياسي لصيغة العلاقات الوحدوية الجبهوية المقرة .

وظهر الاتجاه الانشقاقي بأبرز صوره بعد حملة أيلول ، التي نظمها النظام الهاشمي ضد المقاومة والحركة الوطنية في الاردن ، حيث استجابت القوى الاكثر استعدادا للتراجع ، بحكم اغترابها السياسي عن ساحة المعركة ، فشنت حملة شعواء ضد يسار المقاومة محملة هذا اليسار مسؤولية ما حدث . وعبرت عن جهلها ، مؤكدة بذلك خصوصيتها ، بقوانين الصراع الدائر على امتداد عمر المملكة الاردنية بين النظام العميل من جهة والحركة الوطنية من جهة اخرى ، في اعتراضها على التدخل بما أسمته « بشؤون عمال الفلافل في عمان » ، ملوحة للقوى المعادية براية فلسطينية بيضاء .

الى جانب هذا ظهرت الدعوات المزيفة لوحدة وطنية فورية منزوعة عن برنامجها السياسي والتنظيمي والعسكري ومهماتها النضالية ، وكأن شيئا لم يحصل في الاردن . وجاء رفض اليسار والقوى الديمقراطية في حركة المقاومة لبرامج الالحاق عند ليضع الامور في نصابها الصحيح ، مستفيدة في ذلك من تجربة السنوات الثلاث المجيدة في عمر المقاومة في الاردن ، والتي لم تؤد رغم الضغوطات ورغم الحاجة الماسة لعلاقات تنسيق وطيدة كحد أدنى الى الوحدة ، بل ألقت التحالفات الوطنية في أضعف حالاتها وزجت بالحركة الوطنية الى منعطفات خطيرة، كاتفاقية المليشيا والرهان على سياسة التعايش مع النظام ورفض الاعداد لمقاومة سرية ، والمشاركة في مباحثات جدة .. الخ..

ورغم فشل جميع برامج الاتجاه الانشقاقي فقد ثابر خطه في التنظير لسياسة العمود الفقري ، مدخلا عليها بعض التحسينات اللفظية . كتبت جريدة « فتح » الصادرة في ١ كانون الثاني ١٩٧٢ تحت عنوان « قيادة واحدة وليست موحدة » تقول ، لنجاح جبهة وطنية متحدة لا بد من :

● توحيد كل القوى والطاقات السياسية والاجتماعية ذات المصلحة في التحرر والقضاء على الاحتلال . لذلك فان الوحدة الوطنية تكون ذات طابع يتخذ شكل تحالف بين كل الطبقات التي لها مصلحة في القضاء على الاحتلال الاجنبي .

● وجود قوة قائدة لهذه الوحدة الوطنية تكون بمثابة العمود الفقري وتلعب دور البؤرة التي تتجمع حولها كل القوى الوطنية الاخرى وتسير تحت قيادتها المباشرة الفعالة . ولا بد ان تتوافر في هذه القوة القائدة عدة شروط أهمها ، انها كعمود فقري تمثل أكثر طبقات المجتمع ثورية وحسما في الكفاح ضد العدو الامبريالي المحتل ، وان تمتلك التنظيم الطليعي الذي يتميز بالصلابة الحديدية والمقدرة على تنظيم وتعبئة كل قوى الشعب حوله ويكون بؤرة تجمع افضل عناصر الشعب وأكثرها اخلاصا وصلابة ووعيا وشجاعة .

ان هذه النظرية ، والتي خفت درجة التركيز عليها في الاونة الاخيرة ، لم تزل هي المخرج من ازمة المقاومة في واقعها الراهن بالنسبة لحركة فتح رغم انها أثبتت فشلها على امتداد الاعوام الخمسة الماضية . ولم تكن درجة التركيز على هذه الظاهرة الانشقاقية لتخف لولا دخول اتجاهات أخرى وبروزها داخل فتح ومنظمة التحرير الفلسطينية على امتداد أكثر من سنة ماضية.

نظرية جديدة أخطر ...

ففي الدورة التاسعة للمجلس الوطني الفلسطيني ظهر هناك من داخل فتح ومنظمة التحرير الفلسطينية اتجاه يركز على نظرية جديدة ، لا تقل خطرا عن نظرية العمود الفقري تقول ان يتبنى المجلس الوطني الفلسطيني على صعيد العلاقات احدى صيغتين : « تدعو الصيغة الاولى الى تشكيل اللجنة التنفيذية من المنظمات المنسجمة سياسيا لتتولى قيادة العمل الفلسطيني على أن تلعب الفصائل الاخرى دور المعارضة الموضوعية والبناءة بعيدا عن التشهير والاتهام » (شؤون فلسطينية ، العدد ٤ ،

أيلول ١٩٧١ ، ص ١٧٢) . وظهرت هذه الدعوة بشكل واضح وسافر أيضا في اجتماعات المؤتمر الشعبي والمجلس الوطني الفلسطيني المنعقدين في القاهرة في نيسان ١٩٧٢ كرد اولئك الذين يبدون استعدادا فائقا للتكيف مع الحلول السلمية والاستسلامية على دعاة بناء الجبهة الوطنية المتحدة الثورية . وظهرت هذه القوى ، والتي حسبت على الاغلب موقفها لصالح التساوق التام مع المخططات الرجعية الاستسلامية والانشقاقية ، حيث طالبت في الدورة العادية للمجلس الوطني الفلسطيني لا بتسليم قيادة منظمة التحرير لاولئك « الذين يعيشون على هامش الحياة اليومية للثورة » ويحتجون عليها في مواسم دورات المجلس الوطني ليحاكموا نضال الثورة » ، بل والاستجابة الى بعض المقيمين المستجيبين لدعوات الحلول اللاوطنية ، والذين انسدت عليهم القوى اليسارية والديمقراطية دعواتهم الانشقاقية الاولى ، التي تذهب الى حد تشكيل التحالف باشكاله القديمة على اساس نقل المجلس الوطني الفلسطيني الى برلمان برجوازي رجعي .

ان تصدي القوى التوفيقية والمتحالفين الذين يصرون على متابعة النضال ضد العدو الاسرائيلي والنظام المعادي للشعب والثورة في عمان كان كفيلا بإحباط التحرك اليمني الانشقاقي الذي ظهر أخيرا في المجلس الوطني وخارجه . وجاءت مساهمة الاخ ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية ، ومساهمات آخرين كثيرين في الرد على حملة التعبئة النفسية الاستسلامية ، التي حاول من اعيامهم النضال عن متابعة مسؤولياتهم شنها تحت ستار دخان كثيف من الواقعية البرجوازية ، التي تكتفي بسرد وصفي لموازين القوى الدولية دون موقع المنتظر للحلول ، تضع حدا وحلا مؤقتين لمثل هذه السياسات الانشقاقية ، والتي يتوقف وضع حد نهائي لها على وضع البرامج السياسية والتنظيمية والعسكرية التي اقرها المجلس موضع التطبيق الفعلي .

الصيغة الجديدة للجنة التنفيذية

اضافة الى ما قد جاء تشكيل اللجنة التنفيذية بصيغتها الجبهوية المتكافئة النبيل في هذا المؤتمر لتؤكد ، كما جاء في نشرة فتح ١٨ كانون الثاني ١٩٧٣ على ضرورة ان « يتحمل الجميع بالتساوي المسؤولية في تحقيق الطموح الوحدوي او فشله . » كما جاءت الصيغة الجديدة للجنة التنفيذية محاولة للاقلال من طموحات السيطرة التي كانت تراود البعض في لحظات بدء المؤتمر » . على ان هذا الاقرار المبني يعجز نظرية العودة الفقري عن تحقيق وحدة وطنية حقيقية من جهة والشكل الجديد للجنة التنفيذية من جهة اخرى ، وان كانا يمثلان خطوة ايجابية وموفقة ، سوف يبقيان عاجزين عن تحقيق الطموح الوحدوي المشروع لشعبنا وفصائله المقاتلة ، اذا لم ترافقه خطوات وحدوية على المستوى القاعدي في القوات المقاتلة وقوات الميليشيا الشعبية وكافة التنظيمات الجماهيرية ، التي لا زالت نعوزها ضرورات مراجعة سياسة الافراز وسياسة عزل القوى الوطنية المؤهلة للتحالف .

سامي شاهين

في العدد القادم
سياسة التحالف
في التنظيمات الجماهيرية

مذكرة طلاب مصر إلى «لجنة تقصي الحقائق» في مجلس الشعب

تنشر « الحرية » فيما يلي نص المذكرة التي قدمها طلاب مصر الى لجنة تقصي الحقائق في مجلس الشعب المكلفة بالتحقيق في الحركة الطلابية :

ايمانا منا بان أي عمل يتصل بطلاب الجامعات المصرية لا يجب أن يتم في غيبة الطلاب ، ولا يمكن أن نخرج بالحقيقة كاملة الا بعد سماع أكبر عدد منهم . كما اننا نرى ان أي محاولة لدراسة اوضاع الحركة الطلابية في الجامعات لا يمكن أن تكون كاملة بغير مشاركة الطلاب أنفسهم ، فاننا كنا نرجو أن يكون عمل أعضاء اللجنة داخل الجامعة نفسها وفي مدرجاتها وبين صفوف طلابها التي عبرت عن نفسها في العديد من المؤتمرات والندوات والمجلات الحائطية .

أما والحال الان غير ذلك .. حيث الجامعات مغلقة ، وجماهير الطلاب غائبة عن مكانها الطبيعي ، فان التزامنا الوطني تجاه الحركة الطلابية الوطنية الديمقراطية في مصر ، وتجاه زملائنا الطلاب المعتقلين فاننا نضع أمام حضراتكم الوقائع التالية فيما يتعلق بالاحداث الاخيرة ، وقد رأينا ان هذا حق لنا وواجب علينا في مواجهة حملات الافتراء والتشويه والتضليل التي تشن ضارية ضد الحركة الطلابية . فمنذ انتفاضة يناير ١٩٧٢ الطلابية الوطنية الديمقراطية ، تتعرض الحركة الطلابية لهجوم شرس تعددت أساليبه وأشكاله بهدف تصفيتها . وكانت حملة الاعتقالات الاخيرة التي تمت صبيحة الجمعة ٢٩ ديسمبر ١٩٧٢ ذروة ذلك الهجوم.

أولا : انتفاضة يناير ١٩٧٢ :

لقد كانت الانتفاضة وطنية ديمقراطية بشعاراتها المعادية عداء جذريا للاستعمار الامريكي واسرائيل ، والمطالبة بمواجهة « حقيقية » لهؤلاء الاعداء الاستعماريين ، والرافضة لاي حلول استسلامية لا بد أن تسوق بلادنا الى كارثة وطنية لا يمكن تفاديها الا بالمواجهة الحقيقية ومشاركة الجماهير الشعبية المصرية في المعركة الوطنية .

وقد كان اعداد الشعب المصري كله اعلاميا لما سمي انذاك بعام الحسم بصورة هستيرية، ثم عدم تحقيق الوعد القاطع بالحسم هو الدافع الرئيسي الذي استفز وطنية الطلاب المصريين الى الانتفاضة. ولم تتجاوز الانتفاضة حق (الاجتماع السلمي) الذي يكفله الدستور الحالي ، وكان الاجتماع السلمي يهدف الى تحديد موقف الحركة الطلابية كجزء من الحركة الوطنية الديمقراطية في مصر من القضايا المصيرية التي تواجه بلادنا . ومع ذلك قامت السلطة بما يلي :

١ — اعتقال جميع المعتصمين .

٢ — ادى الاعتقال تلقائيا الى التظاهر ، فقامت السلطة بقمع المظاهرات ، ومن الواجب ان نلاحظ ان التظاهر كحق ديمقراطي لن يخرج على التعبير عن الرأي .

وقد أثبتت الحركة الطلابية المرة تلو المرة ان مظاهراتها بعيدة عن أي تخريب أو شغب . ان القمع الذي يقوم به الامن المركزي بالهراوات والقنابل المسيلة للدموع والرصاص أحيانا هو السبب الوحيد الذي يجبر الطلاب على الدفاع عن أنفسهم بالطوب .

٣ — لم تكتف السلطة باعتقال المعتصمين، وقمع المظاهرات والاعتقال منها أيضا ، بل قامت بطبخ قضية ضد الحركة الطلابية عقابا لها على وطنيتها .

٤ — حملات الافتراء والتشويه والتضليل التي قلبت الامور رأسا على عقب ، وبلا أدنى حياء اتهموا الحركة الطلابية بأنها وقعت فريسة مخطط صهيوني ، وأخرجت السلطة من مخازنها ثلاثة جواسيس لاسرائيل في هذا الوقت بالذات تحت اسم « الجبهة الوطنية المصرية » بينما تتناقض المنشورات التي نسبت الى هؤلاء الجواسيس بصورة جذرية مع وثائق الانتفاضة الطلابية ، واستخدمت هذه الحملات الحجة التي كان يستخدمها اسماعيل صدقي عن القلة المنحرفة المندسة التي (أجبرت) الجموع على الحركة (بالقوة) ومن الواضح ان هذه الحملات الرخيصة لا يستطيع تصديقها بسهولة سوى الاطفال تحت سن السادسة .

٥ — واتهمت الحركة الطلابية بأنها تمزق الوحدة الوطنية وتشق الجبهة الداخلية (في وقت الحرب) . والواقع الذي يفقأ العيون ان السلطة هي التي حضرت اعلاميا وبصورة هستيرية لما أسمته بعام الحسم واستفزت المشاعر الوطنية للطلاب وللشعب كله بنكوصها لوعدها ، ثم ان السلطة هي التي انتهكت الحرم الجامعي باقتحامه وانتهكت الحق الدستوري في الاجتماع السلمي باعتقاله ثم أدت بذلك الى المظاهرات فقمعتها واعتقلت الاعداد الكبيرة من المتظاهرين ، وهي التي تطعن أي وحدة وطنية في الصميم بالاستسلام من ناحية وتعليق الدستور فعليا لتمارس الديكتاتورية البوليسية من ناحية اخرى .

ثانيا : فترة ما بعد الانتفاضة حتى بداية العام الدراسي الحالي :

١ — تم الافراج عن الطلبة المعتقلين امام اصرار الحركة الطلابية والقوى الوطنية الديمقراطية الاخرى ، ولكن استمرت حملات التشويه والافتراء والتطويق والتضييق بهدف تصفية الحركة الطلابية .

٢ — بدأت السلطة في انتهاج وسائل وأساليب غاية في الخطورة ، بتركيز الهجوم على كل الانشطة الطلابية عن طريق التدخل السافر للاجهزة المباحثية ومكاتب الامن .. الخ .

٣ — لقد أصرت الحركة الطلابية على الاحتفال بيوم ٢١ فبراير ١٩٤٦ ، الذي أصبح بفضل كفاح الطلاب المصريين وتضحياتهم في معاركهم ضد الاستعمار البريطاني والنظام الملكي العميل ، يوما للطالب العالمي ، تحتفل به الحركة الطلابية في كل أنحاء المعمورة ، فمن الطبيعي أن تحتفل به الطلاب المصريون، ومع ذلك تدخلت السلطة بشراسة لمنع الاحتفال في كل الجامعات المصرية ولم ينجح سوى طلاب كليات محدودة في مصر كلها في الاحتفال بهذا اليوم !

٤ — ضربت المؤتمرات والندوات والمعسكرات الطلابية — حتى تلك التي نظمها الاتحاد الطلابي — بطرد بعض الوفود الطلابية وضرب بعض العناصر وحضور عناصر مباحثية ببطاقات اتحادية مزورة واصدار بيانات باسم مؤتمرات لم تقر بل لم تقدم لها هذه البيانات (وسوف نقدم للجنتكم معلومات تفصيلية بهذه الوقائع) .

٥ — بلغت المأساة قمتها بالمؤتمر الذي عقده اتحاد طلاب جامعة القاهرة بالمنصورة، وأدى التخريب الذي مورس ضد المؤتمر الى انسحاب عدد من مجالس كليات جامعة القاهرة من المؤتمر واصدار اعلان انسحاب ثم بيان عن الانسحاب (البيان مرفق لتوضيح التفاصيل) .

ومن الضروري أن نلاحظ ان هذه الاساليب والاشكال من الهجوم على الحركة الطلابية والتي استمرت عنيفة ومكثفة مع بداية العام الدراسي الجديد ، ترسم خطا بيانيا غاية في الخطورة لا يمكنه تفادي الانفجار عند نقطة معينة ، وهذا الخط البياني للاجراءات القمعية يوضح المسؤولين عن الانفجار بينما يولولون الان عن الجبهة الداخلية والوحدة الوطنية الخ .. كل هذه الادعاءات الباطلة .

ثالثا : الفترة منذ بداية العام الدراسي الحالي :

١ — في ١٤ اكتوبر ١٩٧٢ بدأ العام الدراسي الجديد ، وقد بدأ بفضيحة مؤتمر المنصورة المشار اليه سالفا ، ولم تكن واقعة المنصورة خروجا على منطق الاتحاد الطلابي القائم ، فقد أثبت الاتحاد بمستوياته المختلفة وفي كل المناسبات عداءه الشديد للحركة الطلابية ووقوفه الى جانب السلطة ضدها ، باستثناء عدد قليل من أعضاء الاتحاد ظلوا دائما على ولائهم للحركة الطلابية ومصالحها .

٢ — ولكن فضيحة المنصورة التي جاءت مع بداية العام الدراسي لم تكن الوحيدة فقد بلغ ذلك الخط البياني للاجراءات القمعية ومحاولات التصفية الى مرحلة الثمار المرة ، مرحلة الفضائح التي لم يسمع بها ، وبدات الحملة مركزة لتمزيق الصحافة الجامعية والاعتداء بالاهانة والضرب على الطلاب الوطنيين وتخريب الندوات والمؤتمرات وكل الانشطة الطلابية ، وبصرف النظر عن الجهات التي كانت تقود الحملة في الظل ، فقد كانت أدواتها المباشرة تتجسد في المباحث ومكاتب الامن وفرق البلطجية التي ظهرت في مختلف الكليات ، والاتحادات الطلابية الصفراء المعادية للحركة الطلابية وتدخلات الادارة التي وصلت الى حد تفضل العمداء ووكلائهم والرواد بتمزيق الصحافة بانفسهم ومنع المؤتمرات والندوات واغلاق المدرجات في وجهها .

٣ — كانت الاحداث الاساسية — حتى منتصف ديسمبر — في كل الكليات في كل الجامعات تتخذ صورة تمزيق صحافة الحائط وتخريب المؤتمرات والندوات والانشطة المختلفة واهانة وضرب الطلاب الوطنيين ، وكانت هذه الاحداث تستفز الجماهير الطلابية الى أقصى الحدود فاستنكرتها ورفضتها وأقامت المؤتمرات لفضحها . ولم يكن من قبيل المصادفة انها اتخذت اسم « مؤتمرات الديمقراطية » ، فلم يكن المناخ الديمقراطي هو القائم ، بل مناخ انتهاك أبسط الحقوق والحريات الديمقراطية .

٤ — ثم جاء النصف الثاني من شهر نوفمبر، حيث تنص لائحة اتحاد الطلاب على فتح باب الانتخابات ، ولكن الانتخابات عطلت ، برغم المطالبة المستمرة للجماهير الطلابية في الصحافة الجامعية والمؤتمرات بفتح أبوابها تحت شعار (اتحاد جديد ولائحة جديدة) رفضا للاتحاد القائم ورفضا للائحة الحالية ، وقبل كل شيء لممارسة حق طبيعي تنص عليه اللائحة باجراء الانتخابات كل عام في النصف الثاني من نوفمبر . وقد جاء تعطيل الانتخابات كاخر مسمار في نعش الديمقراطية ، وأثار هذا التعطيل سخط الجماهير الطلابية التي صممت على مطالبتها بالانتخابات .

٥ — وفي أوائل ديسمبر حولت ادارة كلية طب القاهرة ثلاثة من طلبتها الى مجلس التأديب بسبب الافكار والاراء التي عبروا عنها في الصحافة الجامعية في القضية الوطنية واستخدم سلاح مجلس التأديب في كل الكليات تقريبا ضد الجماهير الطلابية وقيادتها الوطنية وقد رفضت الجماهير الطلابية استخدام سلاح مجلس التأديب لاسباب سياسية لعقاب الطلاب الوطنيين على وطنيتهم كما رفضت ايضا انذارات الفصل التي وجهت في أوائل العام الدراسي الى ٢٢ طالب من قيادة حركة يناير سنة ١٩٧٢ .

٦ — رفضت جماهير الطلاب في جامعة القاهرة مجالس التأديب لاسباب سياسية وعقدت مؤتمرا كبيرا يوم ١٧ ديسمبر ١٩٧٢ داخل الحرم الجامعي وفي هذا المؤتمر طرحت جماهير الطلاب فكرة تشكيل (لجان الدفاع عن الحريات الديمقراطية) ذلك لان أبسط الحريات الديمقراطية قد اهدرت .

٧ — كانت الحركة الطلابية في الفترة بين ١٧ ديسمبر ١٩٧٢ وصبيحة الاعتقال ٢٩ ديسمبر ١٩٧٢ أي لمدة اثني عشر يوما تقوم أساسا على رفض الاجراءات القمعية والتدخلات الادارية والبوليسية بكل صورها والارهاب البوليسي والمراقبة البوليسية التي فرضت على عدد من الطلاب الوطنيين ومجالس التأديب والانذارات . وكان فتح باب الانتخابات من أبرز المطالب بل كان على رأس القائمة .

تجاهلت السلطة كل هذه المطالب ولم تفتح باب الانتخابات بل أعدت لمؤامرات. وقع ذلك تمشيا مع المنطق البوليسي في معالجة الامور ، وتجاهلا حتى للائحة التي فرضتها هي على الحركة الطلابية وأخذت الاجهزة تتحرك في الفترة المذكورة بكل شراسة وصلت الى حد انتقال المباحث العامة بضباطها ومخبريها العديدين الى كليتي حقوق وتجارة عين شمس لقمع الحركة السلمية التي لم تتجاوز المؤتمرات وللقيام بنفسها بتمزيق الصحف الحائطية ، وظهرت فرق البلطجية التي وصلت الى حد استخدام المطاوي في حقوق القاهرة ونقل المصابون من الطلاب الوطنيين الى المستشفى ومنع العمداء ووكلاؤهم والادارة عموما أي مؤتمرات وأغلقوا المدرجات وبدأوا بتعطيل الدراسة جزئيا لضمان عدم استخدام المدرجات في المؤتمرات ، وتوالت البيانات المعادية للحركة الطلابية لتعبر عنها بالاباطيل التي وصلت في قلة حيائها الى اتهامها بالعمالة والصهيونية والاستعمار ، وجاءت الاعتقالات الاخيرة لتثبت مدى تشبث السلطة بمنطق القمع البوليسي ومنعها الحاسم لممارسة أي ديمقراطية وارتدادها لتشويه الحركة الطلابية بكل الاكاذيب لعزلها عن الشعب ، وضربها في الظلام وتحت شعارات (ضمان الحرية هي المزيد من الحرية) و (لنمارس الديمقراطية ولا نخش شيئا) و (سيادة القانون) الى اخره .. توجه الضربات الان للحركة الطلابية واستخدمت الصحف الاشارات والتلميحات الحقيرة من وجود مصور أمريكي أو شخص الماني الى اخره ... الاساليب الغبية التي يراد بها تشويه الحركة الطلابية .

٨ — وصل الامر بالسلطة الى حد رفض حضور أي محام اثناء التحقيق : مما يشير الى الاسلوب المتبع في التحقيق .

٩ — في مواجهة الاعتقالات لم يكن من المنتظر أن تلتزم الجماهير الطلابية الصمت ، فجاء الاعتصام وهو اجتماع سلمي للمطالبة بالافراج وقد تجاهلت السلطة مطالب الجماهير الطلابية التي احتشدت بعشرات الالاف في كل الجامعات المصرية ولم تحركها فئة مخزية ومندسة كما تصور السلطة للشعب .. وفي مواجهة هذا التجاهل من جانب السلطة قررت الجماهير الطلابية القيام بمسيرة الى مجلس الشعب لتقدم بيان بمواقفها ومطالبها ، ولكن مسيرتنا الى مجلسكم اعترضتها حشود الامن المركزي الضخمة وقمعتها وحاصرتها من جديد في الجامعة كما حاصرت المسيرات الاخرى الى مجالسكم في جامعاتها وظل الحصار أياما . ان من حق المواطنين أن يقوموا بالمسيرات الى مجلس الشعب ولكن السلطة وأمنها المركزي تحول دون ذلك بالهراوات والقنابل المسيلة للدموع وأكثر من ذلك لقد أطلقت الرصاص وسقط جرحى في جامعة القاهرة. اننا نضع الوقائع السالفة أمام حضراتكم ، اسهاما منا في عمل لجنتكم في تقصيها للحقائق مطالبين :

١ — الافراج الفوري عن جميع المعتقلين من الطلاب والادباء والصحفيين والمحامين .

٢ — رد اعتبار الحركة الطلابية وادانة الافتراءات التي تشن ضدها .

٣ — وقف الاجراءات القمعية التي أدت الى الاوضاع الحالية والتي تمثل خطرا مستمرا في حالة استمرارها .

(كل الديمقراطية للشعب .. كل التفاني للوطن) .

القاهرة — ٦ يناير ١٩٧٣

وفد من طلاب جامعة القاهرة وجامعة عين شمس

ملحق

يوما بعد يوم ينجلي القناع عن الوجه الشرس للسلطة في مواجهة الحركة الوطنية . ان السلطة لم تكتف بالدور القمعي الذي قامت به قوات الامن المركزي في مواجهة احدى فصائل الحركة الوطنية الطلابية في جامعات القاهرة وعين شمس والازهر والاسكندرية وطنطا والمنصورة في الاسبوع الاخير المنصرم. ويبدو انها بيتت الامر نهائيا على تصفية هذه الحركة وارهاب كل من يطمح في المشاركة في الاعداد الجاد لتحرير مصر وكل من يطالب بتصفية مصالح الاستعمار الامريكي وتوابعه في مصر والعالم العربي وكل من يطالب بتحطيم الاغلال التي تقيد شعب مصر أمام جيش الاحتلال الصهيوني الجاثم على ترابنا .

ان الوقائع التالية تشير الى أي مدى تتمادى السلطة في شراستها أمام نمو الحركة الوطنية في مصر .

أولا : تعبيرا عن رفض جماهير الطلاب لتصفية الحركة الوطنية باعتقال بعض عناصرها من الطلاب والمحامين والادباء والعمال والصحفيين قرر طلاب جامعة عين شمس الاعتصام السلمي داخل حرم جامعتهم . ويقابل حقهم المشروع في التعبير عن سخطهم على تأديب الحركة الوطنية ، بينما أبواق الاستسلام طليقة على صفحات الصحف وباقي أجهزة الاعلام تقابل هذا الحق بحصار تفرضه قوات الامن المركزي حول أسوار الجامعة بغرض قتلهم جوعا داخل اسوار الجامعة أي اتصال بهم أو نقل أي غذاء اليهم .

ولقد قرر زملاؤنا الاضراب عن الطعام ابتداء من صباح الاحد ٧—١—١٩٧٣ ولقد طلبت لجنة طبية من بعض الاطباء زيارة الزملاء المعتصمين والمضربين عن الطعام الا ان طلبهم قوبل بالرفض .

ثانيا : نتيجة اعتداء قوات الامن المركزي على جماهير الطلاب بجامعة عين شمس ابتداء من الاربعاء ٣—١—١٩٧٣ أصيب أربعون طالبا من زملائنا بجراح ونقلوا على الفور الى مستشفى الدمرداش (أحدهم مصاب بشرخ في العمود الفقري) وعلى الفور انتقل بعض ضباط قسم الوايلي ومأمور القسم وطلبوا تسليم الطلاب المصابين لاحتجازهم في القسم ولم يفلح اعتراض الاطباء واحتجاجهم ، بل ان السادة الضباط وعلى رأسهم المأمور هددوا الاطباء بأن أي تسرب لهذه الواقعة في الخارج سيؤدي الى الاضرار بمستقبل الاطباء !

ان أي متهم أيا كانت تهمته له حقه القانوني في العلاج في المستشفى المناسب تحت الاشراف الطبي .

أما الوطنيون فهم أحقر في نظر السلطة من أن يعاملوا حتى كالمجرمين ولا بد ان يساموا كل صنوف العذاب الى أن يتوبوا عن وطنيتهم !

اليمن

العودة إلى حشد القبائل والمرتزقة لشن حرب ضد اليمن الديموقراطية

منذ مجيء القاضي الارياني كرئيس لحكومة اليمن الشمالية بدأ تنفيذ المخطط السعودي الرجعي لعرقلة اتفاقية الوحدة والعودة الى سياسة شن حرب ضد جمهورية اليمن الديمقراطية .

وقد بدأت الحكومة الجديدة مهمتها بحملة أعلامية واسعة تمثلت بتصريحات محمد نعمان في بيروت التي اعلن فيها تمسك الشمال باتفاقية الوحدة تحت شعار « ان الوحدة اليمنية ستتم بالحرب او بالسلام »! وواضح من هذا التصريح محاولة الظهور بمظهر المتمسك بالوحدة لتغطية المخطط المرسوم وهو :

« شن حرب ضد اليمن الديمقراطية بحجة انها مسئولة عن عرقلة تنفيذ الوحدة »!..

« وتنفيذ اتفاقية الوحدة بالحرب او بالسلام» هو الشعار نفسه الذي رفعه زعماء القبائل والمرتزقة وقوى الثورة المضادة « اللاجئون » في الشمال وعلى رأسهم عبد القوي المكاوي لشن الحرب بين الشمال والجنوب قبل عقد اتفاقية الوحدة .

وكانت هذه الاتفاقية ضربة لكل القوى الرجعية في الشمال التي سرعان ما تحركت للعودة لامساك الوضع ، ووضعه نهائيا تحت نفوذ السعودية .. وهكذا تفجرت تناقضات الحكم في الشمال وذهبت حكومة العيني تحت ضغط زعماء القبائل المتجمعين في مجلس الشورى ، والذين جاؤا بواحد منهم ليخلف العيني في الحكومة الجديدة التي بدأت بتنفيذ مخطط « العودة الى الحرب » على مراحل وتحت مختلف الحجج والادعاءات ومنها الادعاء بان الحكومة الجديدة متمسكة باتفاقية الوحدة تحت الشعار المذكور « وحدة بالحرب او بالسلام » ..

وبدأ تنفيذ المخطط الجديد من جانبين :

١ — جانب حشد القبائل في الشمال لشن حرب ضد الجنوب ، والبدء بتحركات عسكرية مختلفة من قبل جيش الشمال مخالفة لاتفاقية الوحدة .

٢ — جانب حشد القوى المرتزقة على الحدود السعودية — اليمنية لتنفيذ مخطط فصل المحافظتين الخامسة والسادسة .

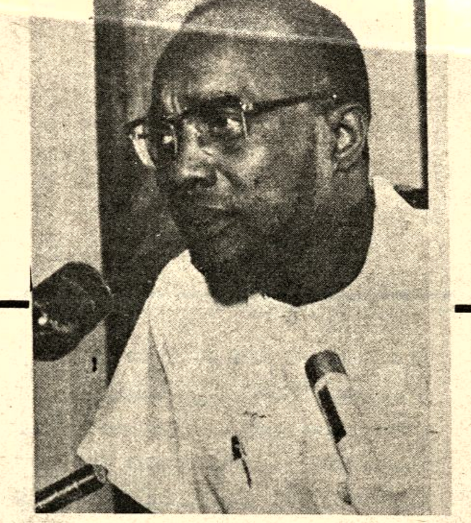
ففي الجانب الاول : بدأ زعماء ومشائخ القبائل وعلى رأسهم الشيخ عبدالله بن حسين الاحمر رئيس مجلس الشورى ومعه احمد علي المطري وسنان ابو اللحوم والشيخ سالم عبد القوي الحميقاني والسلطان جعبل بن حسين العوزلي ، بدأوا في تعبئة القبائل وتجنيدها (وقد تم تجنيد عشرة الاف) بالاضافة الى قوات المرتزقة تحت قيادة السلطان جعبل .. كما ان الحكومة تقوم بتزويد الشيخ عبد القوي الحميقاني وقبائله بالسلاح والذخائر ..

هذا التحرك القبلي ، الذي حدث مثله اثناء الاشتباكات العسكرية التي سبقت توقيع اتفاقية الوحدة ، الهدف منه العمل المسلح ضد اليمن الديمقراطية ، وتتوقع مصادر كثيرة ان تقوم هذه القبائل باعتداءاتها في غضون الايام القريبة .

وفي هذا الجانب ايضا بدأت حكومة القاضي الحجري بمخالفة نصوص اتفاقية الوحدة ، فقد قام الجيش في الشمال بعدة تحركات عسكرية واحتلال بعض المواقع ، وهي المواقع التي تم الانسحاب منها بعد الاتفاقية . كما قامت القوات العسكرية بحشود مختلفة وتحرشات عديدة على الحدود .

وعلى الجانب الاخر تقوم السعودية بحشد قوات المرتزقة على حدود المحافظتين الخامسة والسادسة . وقد كشفت اليمن الديمقراطية عن هدف هذه الحشود والتجمعات بانها تاتي ضمن مخطط فصل المحافظتين الخامسة والسادسة ، وضمهما للسعودية .

ان هذه التحركات كلها على الجانبين تؤكد ان السعودية اعتمادا على الحكم في الشمال والتغيرات الجديدة التي قوت من نفوذ زعماء القبائل ، عادت الى تنفيذ مخطط محاصرة اليمن الديمقراطية وشن الاعتداءات عليها من الشمال ، ومن حدود السعودية ، وعاد المرتزقة وقوى الثورة المضادة الذين لم ترضهم اتفاقية الوحدة ، عاد هؤلاء جميعا الى التحرك والنشاط ...



الشهيد اميلكار كابرال قائد ومفكر ثوري افريقي كبير ونصير أكيد لقضايا حركة التحرر العربية

في مطلع الاسبوع الماضي ، أقدم عملاء الاستعمار البرتغالي على اقتراف جريمة بشعة بحق الشعوب الافريقية وحركة التحرر الوطني العالمية عموما، باغتيالهم اميلكار كابرال ، مؤسس « الحزب الافريقي لاستقلال غينيا والرأس الاخضر » وأمينه العام، وقائد النضال المسلح لشعب غينيا ضد الاستعمار البرتغالي .

هذه جريمة اخرى تضاف الى مسلسل الجرائم الجماعية التي يرتكبها المستعمرون بحق الشعوب الافريقية — وبخاصة شعوب غينيا بيساو وانغولا والموزامبيق — من استعباد وحرمان من الحقوق الوطنية والقومية الاولية ونهب استعماري الى القصف اليومي بالنابالم للمناطق المحررة وقتل الشيوخ والنساء والاطفال . وباستشهاد كابرال تفقد حركة التحرر الافريقية أحد ألمع واصلب قادتها ومفكرا ماركسيا ثوريا كبيرا ، تفقد رجلا من طراز باتريس لومومبا وفرانتز فانون . وان موجة السخط التي انطلقت بعد ان تواترت أنباء الاغتيال في كوناكري انما جاءت لتدين الاستعمار البرتغالي المتداعي المجرم ، الذي يحظى بكامل دعم واسناد قوات الحلف الاطلسي ، ولتؤكد تقدير كافة أطراف حركة التحرر والاشتراكية في العالم لاميلكار كابرال وطنيا صادقا وقائدا شعبيا مناضلا ومفكرا ثوريا .

وتأتي جريمة الاغتيال هذه في ظرف سياسي أبرز معالمه انتقال شعب غينيا — بيساو ، عبر الكفاح المسلح ، الى مرحلة اعلان الاستقلال وفرض الاعتراف به دوليا متوجا بذلك عشر سنوات من النضال المرير تمكن خلاله من تحرير أكثر من ثلثي ترابه الوطني. وكان اميلكار كابرال قد أعلن ، في الاونة الاخيرة ، ان مواطني المناطق المحررة قد انتخبوا المجالس المحلية تمهيدا لانعقاد جمعية وطنية تعلن الاستقلال وتطالب بالاعتراف الدولي به وانسحاب قوات الاحتلال البرتغالية التي بات وجودها مقتصرا على بعض المدن الساحلية (انظر المقابلة مع كابرال في « الحرية » ، العدد ٦٠١ في ٢٥—١٢—٧٢) .

ويعتقد المستعمرون البرتغاليون انهم باغتيالهم كابرال سوف يشتتون صفوف الحركة الوطنية ويقضون عليها . غير ان بسالة مناضلي « الحزب الافريقي لاستقلال غينيا والراس الاخضر » والتفاف جماهير الشعب الواسعة حوله ، وتحملها أفدح التضحيات والخسائر ، وتماسك قيادته ستنتزع الاستقلال وتكنس بقايا الكولونيالية البرتغالية من افريقيا . وهذا هو أبلغ جواب على جريمة الاغتيال ، والتنفيذ الفعلي لوصية اميلكار كابرال .

كابرال ونضال شعب غينيا — بيساو

ولد اميلكار كابرال لسبع واربعين سنة خلت ، وكان ينتمي الى جيل من البرجوازية الصغيرة المثقفة في غينيا — بيساو وتلقى العلم في المدارس والجامعات البرتغالية (كابرال نفسه مهندس زراعي من خريجي ليشبونة) التي سعت الى الارتقاء الاجتماعي من خلال المطالبة باعتبار افرادها مواطنين برتغاليين . وكان كابرال من ضمن اقلية راديكالية وطنية تدعو الى التمسك بالثقافة الافريقية وتدعو للاستقلال . ومع منتصف الخمسينات بدأت أوهام هذه البرجوازية الصغيرة تتبدد ، وأخذت فئات واسعة منها تتجذر . في أيلول (سبتمبر) ١٩٥٦ ، تأسس « الحزب الافريقي لاستقلال غينيا والراس الاخضر » حول اميلكار كابرال ، وضم الفصائل الراديكالية من البرجوازية الصغيرة ثم التحق به عمال المرافىء . وأخذ الحزب يمتد من العاصمة باتجاه الريف ناشرا الدعوة الى الاستقلال . وبعد العديد من التظاهرات الوطنية والاضرابات العمالية ، وردود فعل السلطات البرتغالية باعلان حالة الطوارىء وارتكاب المجازر ، تقرر الانتقال من العمل السياسي والدعاوي السري الى الكفاح المسلح .

وبدأت في مطلع الستينات فترة قمع واعتقالات ومذابح سوداء في الداخل والتحصر للكفاح المسلح من الخارج . وفي كانون الثاني (يناير) ١٩٦٣ ، انطلق الكفاح المسلح في جنوب البلاد ، ثم امتد الى الشمال . وبسرعة سيطر الثوار على ثلث التراب الوطني ، وتوالت انتصاراتهم وأتساع الرقعة المحررة.

طوال تلك الفترة ، كان أميلكار كابرال يلعب الدور البارز في قيادة النضال والتعريف به على كافة المنابر الدولية من اجتماعات الرؤساء الافريقيين الى لقاءات دول عدم الانحياز ومؤتمرات القارات الثلاث لشعوب اسيا وافريقيا وأميركا اللاتينية .

نصير أكيد لقضية الشعب العربي

انسجاما مع مواقفه الوطنية الافريقية ومع تمسكه بالاممية ، اتخذ أميلكار كابرال مواقف مشرفة مبدئية من قضايا التحرر العربية ، وخاصة قضية فلسطين . وهو يقول بهذا الصدد في احدى تصريحاته : « نعتقد ان انشاء دولة اسرائيل من قبل الدول الاستعمارية لتمكين سيطرتها على الشرق الاوسط ، كان مصطنعا يهدف الى خلق المشاكل في هذه المنطقة الهامة من العالم . وهذا هو موقفنا منها : لقد عاش الشعب اليهودي في مختلف بلدان العالم . ونحن ندين بعنف الجرائم التي ارتكبها النازيون بحق الشعب اليهودي واقدام هتلر وجلاوزته على تصفية ستة ملايين يهودي خلال الحرب العالمية الاخيرة . لكننا نعتبر ان ذلك لا يمنحهم الحق في احتلال جزء من الامة العربية . اننا نعتقد بأن لشعب فلسطين كل الحق في ارضه . لذا نعتبر ان كل الاجراءات التي اتخذتها الشعوب العربية ، والامة العربية ، لاستعادة الشعب العربي الفلسطيني لارضه ، هي اجراءات ووسائل مشروعة .

وفي هذا النزاع الذي يتهدد السلام العالمي، نقف كليا الى صف الشعوب العربية وندعمها دون قيد أو شرط . لسنا دعاة حرب . لكننا نريد أن تنال الشعوب العربية حرية الشعب الفلسطيني ، وان تتحرر الامة العربية كافة من عامل التخريب والسيطرة الاستعماري الذي تشكله اسرائيل » .

ننشر أدناه التوجيهات والارشادات التي وجهها كابرال الى ثوار غينيا — بيساو ، وهي تعرف به كقائد وطني ثوري لحرب التحرير الشعبية ، كما ننشر في مكان اخر دراسة نظرية تعرف به كمفكر ومنظر ماركسي ثوري :

> ### برقية الجبهة الديموقراطية الى سيكوتوري
>
> الرئيس المناضل — احمد سيكوتوري
> كوناكري — غينيا .
>
> تلقت اللجنة المركزية للجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين بالم بالغ نبأ اغتيال الرفيق ، اميلكار كابرال ، القائد البارز في الحزب الافريقي لاستقلال غينيا — بيساو ، وجزر الرأس الاخضر ، والمناضل الثوري في حركة التحرر الوطني الافريقية .
>
> ان مقاتلي الثورة الفلسطينية عموما، وجبهتنا خصوصا يدينون هذه الجريمة الامبريالية القذرة ، ويقفون بصلابة مع ثورة غينيا بيساو ، من اجل التحرر وطرد المستعمرين البرتغاليين اننا نخوض معا معركة واحدة ضد الامبريالية والاستعمار الصهيوني والرجعية .
>
> عاشت حركة التحرر الوطنية المسلحة في فلسطين وغينيا بيساو .
> وعاشت ذكرى الرفيق كابرال .
>
> اللجنة المركزية
>
> بيروت : ٢٣—١—١٩٧٣

توجيهات الى المقاتلين الوطنيين

« تذكروا دائما ان الشعب لا يقاتل من أجل افكار ، من أجل ما يجول في الاذهان . الشعب يقاتل من اجل نيل مكاسب مادية ، من أجل حياة أفضل والسلام ، من أجل أن يرى حياته تتقدم الى أمام ، ومن أجل ضمان مستقبل أطفاله ...

يجب أن نعترف ، ضميريا ، ان عملنا كان مشوبا بعدة أخطاء سياسية أو عسكرية ، فاننا لم نقدم على عدد هام من الامور في الوقت المناسب ، أو اننا أغفلناها كليا .

لم نقم بالعمل السياسي في صفوف الشعب والقوات المسلحة بطريقة صحيحة في بعض المناطق ، لا بل في جميع المناطق . الكوادر السياسية لم تقم بالتعبئة والتكوين والتنظيم السياسي ، أو هي عجزت عن ذلك . وبرز حتى بين المسؤولين اتجاه الى التسيب هنا وهناك ... ومع انه قد برز ميل الى التراضي ، فاننا لم نناضل ضده ولم نتمكن من القضاء عليه ...

على الصعيد العسكري لم ينفذ العديد من الخطط والاهداف التي وضعتها قيادة الحزب ، مع اننا قادرون على بذل جهود أكبر وافضل بالامكانات المتوافرة لدينا . وبعض الكوادر المسؤولة أساءت فهم وظائف الجيش وقوات الانصار ، فلم تنسق بين الاثنين بطريقة جيدة ، وسمحت أحيانا بطغيان مشاغل الدفاع عن مواقعنا ، متجاهلة ان افضل وسيلة للدفاع بالنسبة لنا هي الهجوم .

ومع كل هذه الدلائل على عدم كفاية العمل السياسي في أوساط القوات المسلحة ، برز اتجاه « عسكري » ادى ببعض المقاتلين وحتى ببعض القادة الى تناسي كوننا مناضلين مسلحين لا مجرد عسكريين . من هنا يجب مكافحة هذه النزعة بسرعة وابادتها ...

اذا نزل عشرة رجال الى حقل الارز وقاموا بعمل يومي يستطيع أن يقوم به ثمانية رجال ، فلا حاجة للشعور بالارتياح ، الامر نفسه ينطبق على القتال . عشرة رجال يقاتلون قدر قتال ثمانية رجال ، هذا لا يكفي ... يمكننا دائما بذل المزيد من الجهد . بعض الناس يألف الحرب ، وعندما يألف المرء الحرب ينتهي الامر : يضع رصاصة في فوهة بندقيته ويتجول . يسمع صوت محرك على النهر فلا يستخدم مدفع « البازوكا » الذي بحوزته ، وهكذا تمر البوارج البرتغالية دون أن يمسها سوء . اريد أن أكرر : نستطيع دائما بذل المزيد من الجهد . ونحن مطالبون بطرد البرتغاليين ...

... انشأوا المدارس وعمموا التعليم في كافة المناطق المحررة . اختاروا الشبان بين الرابعة عشرة والعشرين ، أي الذين أنهوا سنتهم الدراسية الرابعة ، ليتلقوا المزيد من التدريب . كافحوا ، ولكن دون اللجوء للعنف ، كافة العادات السيئة وكافة المعتقدات والتقاليد السلبية في صفوف شعبنا . افرضوا على كل عضو مسؤول ومتعلم في حزبنا على بذل عمل يومي من أجل تحسين تربيته الثقافية .

حاربوا بين الشباب — وخاصة الذين جاوزوا العشرين من العمر — هوس السفر الى الخارج للدراسة ، والطموح الاعمى لنيل شهادة ، وعقدة النقص والافكار الخاطئة التي تدفع الى الاعتقاد بأن الذين يتعلمون سوف ينالون الامتيازات في المستقبل ... وكافحوا في الوقت نفسه أية اساءة للذين يتعلمون او يطمحون الى العلم — كافحوا العقدة التي تقول ان الطلاب سيتحولون الى طفيليين او الى مخربين للحزب .

في المناطق المحررة ، ابذلوا ما في وسعكم لترسيخ حياة الشعب السياسية . يجب تدعيم لجان الحزب الفرعية والقطاعية والمنطقية بحيث ينتظم عملها . يجب عقد الاجتماعات الدورية لشرح مجريات النضال للشعب ، وعرض مشاريع الحزب وخططه في كل ظرف ، وفضح أهداف العدو الاجرامية .

في المناطق التي لا زالت في قبضة العدو ، عززوا العمل السري ، والتعبئة والتنظيم بين الاهالي ، وهيئوا المناضلين للعمل ولمساندة مقاتلينا ...

يجب تنمية العمل السياسي في صفوف القوات المسلحة ، اكانت نظامية أم غير نظامية . اعقدوا الندوات الدورية . طالبوا المرشدين السياسيين بالعمل السياسي الجدي .. أسسوا اللجان السياسية من المرشدين السياسيين وقادة معدات الجيش النظامي .

كافحوا النزعات العسكرية ، وحولوا كل مقاتل الى مناضل حزبي نموذجي .

ثقفوا انفسكم ، ثقفوا مواطنيكم والشعب عامة ، من أجل محاربة الخوف والجهل ، والقضاء شيئا فشيئا على خضوعنا للطبيعة والقوى الطبيعية التي لم يسيطر اقتصادنا عليها بعد . اقنعوا الجميع تدريجيا ، وبخاصة مناضلي الحزب ، باننا لا بد منتصرون على الخوف من الطبيعة ، وبان الانسان أقوى قوة من الطبيعة .

طالبوا اعضاء الحزب المسؤولين بان ينكبوا بجدية على الدراسة ، وان يهتموا بأمور وقضايا نضالنا وحياتنا اليومية في جانبها الاساسي والجوهري وليس فقط في مظهرها ... تعلموا من الحياة ، تعلموا من الشعب ، تعلموا من الكتب ، تعلموا من تجارب الاخرين . تعلموا بلا كلل .

الاعضاء المسؤولون يجب أن يتسموا بالجدية وان يعوا مسؤولياتهم وان يحرصوا على تنفيذها وان يتحلوا بالروح الرفاقية المرتكزة الى العمل والواجب لا غير ... والواقع ان ما من هذه الامور يتعارض مع بهجة العيش او مع حب الحياة ومسراتها ، كما لا يتعارض مع الثقة بالمستقبل وبنضالنا ...

عززوا العمل السياسي والدعاية في صفوف جيش العدو . اكتبوا الملصقات والمناشير والرسائل . اكتبوا الشعارات على الجدران . أقيموا صلات حذرة مع أفراد العدو الذين يريدون الاتصال بنا . تصرفوا بجرأة وبمبادرة على هذا الصعيد ... ابذلوا ما بوسعكم لمساعدة جنود جيش العدو على الفرار . امنوا لهم الحماية لتشجيعهم على الفرار . قوموا بالنشاط السياسي بين الافارقة الذين لا زالوا في خدمة العدو ، أكانوا مدنيين أم عسكريين . اقنعوا هؤلاء الاخوة على تغيير وجهتهم وخدمة الحزب داخل صفوف العدو أو الفرار بالاسلحة والذخائر والانضمام الى وحداتنا .

يجب ممارسة الديمقراطية الثورية في كل وجه من أوجه حياتنا الحزبية . وكل عضو مسؤول يجب أن يتحمل مسؤولياته بشجاعة، افرضوا على الاخرين احترام عملكم واحترموا بدوركم عملهم .

لا تخفوا شيئا عن جماهير الشعب . لا تطلقوا الاكاذيب . افضحوا الاكاذيب حال سماعها . لا تتستروا على المصاعب والاخطاء والانتكاسات . لا تزعموا لانفسكم انتصارات سهلة » .

آرتريا

اغلاق الجامعة والمدارس

بعد اسبوعين متواصلين من الاعتصامات والاضطرابات والتظاهرات الطلابية ضد قوات الاحتلال الاثيوبي اقدمت سلطات الاحتلال على اغلاق الجامعة والمدارس الثانوية العليا. غير ان الاضطرابات سرعان ما امتدت الى احياء العاصمة (اسمرا) حيث القيت عدة متفجرات على دار البلدية وعلى بعض الملاهي الليلية التي يؤمها ضباط الجيش الاثيوبي وبعض معاونيهم من الاجانب الامر الذي ادى الى قتل البعض منهم وجرح آخرين وكرد على ذلك استخدمت سلطات الاحتلال كل امكانياتها لاعتقال الطلاب واجراء تحقيق معهم ضمن شروط تتميز بالقسوة التامة حاملة كل مظاهر العسف والتعذيب .

نتيجة لهذه التظاهرات وكنتيجة لردود الافعال الاثيوبية تدفق عدد من الطلاب الى المواقع الريفية المتاخمة للعاصمة الارترية للالتحاق بقوات الثورة الارترية وقد استقبل المقاتلون ما يفوق الاربعين طالبا حتى الان ولا زال التسلل الطلابي قائما بالرغم من اجراءات القمع والتحقيق والحصار الذي تتعرض له العاصمة . وقد علق ناطق باسم « قوات التحرير الشعبية » على ذلك :

ليست هذه هي المرة الاولى التي تشن فيها طلاب ارتريا نضالا ديمقراطيا ووطنيا جادا ضد قوات الاحتلال الاثيوبي بل ان الحركة الطلابية الارترية قد كانت ومنذ البدء الفصيل الوطني المتقدم الذي طرح ارادته الوطنية بوجه محاولات الاحتلال الاولى منذ عام ١٩٥٨ حيث شهدت العاصمة (اسمرا) وكل مدن ارتريا العديد من التظاهرات والاضرابات التي امتدت الى منعطفات الشوارع مصطدمة بقوات الشرطة ثم بقوات الاحتلال حيث سقط عشرات الشهداء من الطلاب . ثم كانت انتفاضة الطلاب الثانية في عام ١٩٥٩ مساندة للحركة العمالية الارترية التي قادها الاتحاد العام لعمال ارتريا ضد قوانين العمل الجائرة التي سنها النظام الاقطاعي الاوتوقراطي الامبراطوري. وفي ذلك الوقت امتزج دم العامل الارتري مع دم الطالب الارتري على طريق الكفاح الوطني الارتري .

هذه المساهمة الطلابية الفعلية عبر مجرى النضال الوطني الارتري دفعت بالعديد من طلاب الوطن للالتحاق بحركة الثورة المسلحة والتسلل الى خارج ارض الوطن لاكتساب التدريب والثقافة العسكرية مما جعل كادر الثورة المتقدم في معظمه كادرا كان للحركة النضالية الطلابية دورها في صقله وتربيته سياسيا وقد استمدت (جبهة التحرير الارترية) الكثير من قيمها المتطورة بالدفع الاكيد الذي قدمته الحركة الطلابية .

اننا اذ نعلن بايجاز على ذلك فانما لننادي القوى الديمقراطية العالمية وفي مقدمتها اتحاد الطلاب العالمي والاتحادات الوطنية للطلاب في الوطن العربي وافريقيا واسيا واميركا اللاتينية واوربا والاتحاد السوفياتي للوقوف مع نضالات طلاب ارتريا كما نوجه نداء خاصا الى منظمة التضامن الاسيوي — الافريقي، التي جعلت من النضال الارتري في مقدمة قضاياها ، ان يقفوا جميعا وبصلابة مع انجازات طلابنا .

سلاح النظرية في حركات التحرر الوطني



بقلم : اميلكار كابرال

عرفنا في مكان آخر من هذه المجلة باميلكار كابرال المناضل والقائد . وها نحن نعرف به هنا كمفكر ومنظر ماركسي لحركات التحرر الوطني في العالم الثالث، بنشر المقاطع الرئيسية للمداخلة التي قدمها في اول « مؤتمر للقارات الثلاث لشعوب آسيا وافريقيا واميركا اللاتينية » الذي انعقد في هافانا في يناير (كانون الثاني) من عام ١٩٦٦ . يبدأ كابرال بالتشديد على الاهمية الحاسمة للسلاح النظري في نضال التحرر الوطني ، معتبرا ان الفقر الايديولوجي لحركات التحرر الوطني في العالم يشكل اكبر نقطة ضعف فيها . ويعين هدف المداخلة على انه ابداء الرأي في أسس واهداف التحرر الوطني في علاقتها بالبنية الاجتماعية للبلدان الخاضعة للاستعمار . ويشدد على ان قوى الانتاج هي القوة المحركة للتاريخ ، وليس مجرد الصراع الطبقي ، لان الطبقات تظهر في حقبات معينة من تطور البشرية ولان زوال الطبقات ، في المجتمعات الشيوعية ، لا يعني انها باتت بلا تاريخ ، بل انها افتتحت تاريخا جديدا . ويستخلص من ذلك ثلاث حقبات رئيسية في التاريخ : الاولى، حقبة الزراعة المشاعية والرعي ذات البنية الاجتماعية الافقية حيث لا دولة . والثانية هي حقبة المجتمعات الطبقية ، الاقطاعية والرأسمالية خاصة ، ذات التركيب الاجتماعي العمودي والتي تملك دولة . والثالثة هي الحقبة الشيوعية حيث الدولة تتلاشى وتعود البنية الاجتماعية الى وضع افقي ولكن في ظل قوى انتاج راقية التطور . وبعد التأكيد على امكان تجاوز الحقبة الثانية الوسيطة بالنسبة لشعوب العالم المتخلف ، يشرع كابرال في معالجة السؤال : هل ان رأس المال لعب في البلدان المتخلفة الدور التقدمي ذاته الذي لعبه في أوروبا وأميركا ؟

... اهم ما يجب ان تعرفه شعوبنا هو ما اذا كان الاستعمار ، في دوره كرأسمال متحرك ، حقق رسالته التاريخية في بلادنا : الاسراع في عملية تنمية قوى الانتاج وتحويلها بمعنى زيادة تعقيد وسائل الانتاج ؟ تنمية التمايزات بين الطبقات مع نمو البرجوازية واحتدام الصراع الطبقي بالتالي ؟ ورفع مستوى الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لشعوبنا على نحو ملموس . كذلك يجدر دراسات تاثيرات الاستعمار على البنى الاجتماعية والمسار التاريخي لشعوبنا .

لن ندين الاستعمار ولن نبرره هنا . نكتفي بالقول انه لم يحقق الرسالة التاريخية التي حققها رأس المال في بلدان تراكمه (أي البلدان الرأسمالية المتقدمة) على كافة الاصعدة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية . هذا يعني انه اذا كان رأس المال الاستعماري قد لعب دور مضاعفة فضل القيمة ، في الغالبية العظمى من البلدان المسيطرة ، فان الطاقة التاريخية لرأس المال (طاقة الاسراع في تنمية قوى الانتاج) تعتمد على « حريته » ، اي على درجة الاستقلال التي يتمتع بها . لكننا يجب ان نعترف بان رأس المال الاستعماري، او الرأسمالية المحتضرة ، وجد من مصلحته وتوافر له القوة والوقت لكي يرفع مستوى قوى الانتاج (وبناء المدن) والسماح لاقلية من سكان المستعمرات ببلوغ مستوى معيشة مرتفع لا بل متميز ، فاسهم بذلك في عملية يمكن اعتبارها عملية جدلية ـ عملية تغذية التناقضات في المجتمعات المعنية . اما في حالات اخرى ، وهي الاندر، فقد برزت امكانية تراكم رأس المال وتوافرت الظروف لنمو برجوازية محلية .

آثار السيطرة الاستعمارية

أما بالنسبة لمسألة اثار السيطرة الاستعمارية على البنى الاجتماعية والمسار التاريخي لشعوبنا ، يجب البدء بدراسة الاشكال العامة للسيطرة الاستعمارية. وهناك على الاقل شكلان: السيطرة المباشرة بواسطة امساك الاجانب بالسلطة السياسية (القوات المسلحة ، الشرطة ، الادارة ، المستوطنون) وهذا ما يسمى السيطرة الكولونيالية او الاستعمار الكولونيالي . اما الشكل الاخر فهو السيطرة غير المباشرة ، بواسطة سلطة سياسية يسيطر عليها الوكلاء المحليون (اي ابناء المستعمرات انفسهم) ، وهذا ما يسمى الاستعمار الجديد .

في الحالة الاولى ، تعاني البنية الاجتماعية للشعب المستعمر (بفتح الميم) ، مهما كانت درجة تطورها، من النتائج التالية: (١) التدمير الكامل ، الذي يرافقه عادة افناء السكان الاصليين ، مباشرة أو تدريجيا ، واستبدالهم بسكان قادمين من الخارج ، (٢) التدمير الجزئي الذي يرافقه ، عادة، استيطان أجنبي الى هذا الحد او ذاك ، (٣) تماسك البنية الاجتماعية الظاهري بفعل حصر السكان الاصليين في مناطق او معسكرات لا تسمح لهم بشروط الحياة الدنيا ، ويرافق ذلك زرع المستوطنين الاجانب ايضا .

وسوف نقتصر في معالجتنا على الحالتين الاخيرتين ضمن اطار مسألة التحرر الوطني ، وهما واسعتا الانتشار في افريقيا . ويمكن القول ان اثر الاستعمار ، في كلا الحالتين ، على المسار التاريخي للشعوب المقهورة هو الشلل والركود او حتى التقهقر في بعض الاحيان غير ان الشلل لا يمكن ان يكون كاملا ، ويمكن توقع تحولات ملموسة في هذا القطاع او ذاك من قطاعات البنية الاقتصادية ـ الاجتماعية المعنية بالامر، بفعل الاثر الدائم لاحد العوامل الداخلية او بفعل عوامل جديدة ادخلتها السيطرة الاستعمارية ، كالمال وتنمية المدن . ومن بين هذه التحولات يجب الاشارة الى فقدان هيبة الطبقات الحاكمة المحلية ، وتراجع القطاعات الاقتصادية المحلية ، وهجرة قسم من الفلاحين من الريف الى المدن ، طوعا او بالاكراه ، وما يرافق ذلك من نمو فئات اجتماعية جديدة كالعمال المأجورين والموظفين الصغار والمستخدمين في التجارة والمهن الحرة، اضافة الى فئة غير مستقرة من العاطلين عن العمل . وتنمو في الريف فئة من ملاك الارض الصغار ، بوتائر متفاوتة ، لكن هذا النمو يرتبط دائما بالمدن. اما في حال طغيان العلاقات الاستعمارية الجديدة ، وبغض النظر عما اذا كانت اكثرية السكان من الاهالي الاصليين او الاجانب ، فان اثر الاستعمار يتخذ شكل تكوين برجوازية محلية ، او شبه برجوازية واقعة تحت سيطرة الطبقة الحاكمة للبلد الاستعماري .

غير ان التحولات التي تطرأ على البنية الاجتماعية الدنيا ، وبخاصة في الريف الذي يحتفظ بسمات الحقبة الكولونيالية . مع ان نشوء شبه برجوازية محلية ـ تنبثق عادة من برجوازية الموظفين الصغيرة وتنمي التمايزات بين الفئات الاجتماعية ووسطاء القطاع التجاري (الكومبرادور) عبر تدعيم النشاط الاقتصادي للصناعة المحلية ـ يفتح آفاقا جديدة للتطور الاجتماعي خاصة اذ ينمي طبقة عاملة مدينية والملكية الفردية في الريف ويؤدي الى نشوء بروليتاريا زراعية . وان لهذه التحولات التي تطرأ على البنية الاجتماعية ، بهذه الدرجة من الحدة او تلك ، بفعل الارتفاع الملموس في مستوى تطور قوى الانتاج ، تأثيرا مباشرا على المسار التاريخي للمجتمع باسره . هذا في حين نجد هذا المسار مشلولا ومعدوما في ظل الكولونيالية الكلاسيكية . بينما السيطرة الاستعمارية الجديدة ، اذ تطلق النمو الاجتماعي (صراع المصالح بين الفئات الاجتماعية المحلية او الصراع الطبقي) ، تولد الوهم القائل ان العملية التاريخية قد عادت لمسارها الطبيعي . ويعزز هذا الوهم وجود سلطة سياسية (دولة قومية) يسيطر عليها فئة من السكان المحليين. لكن الواقع يبدد هذا الوهم لان خضوع الطبقة «الحاكمة» المحلية للطبقة الحاكمة في البلد الاستعماري يحد من نمو قوى الانتاج المحلية أو يعطل هذا النمو كليا . والحقيقة ان هذه التبعية ، في الظروف الراهنة المحددة للاقتصاد العالمي ، تؤدي الى عواقب مرضية . وهكذا فشبه البرجوازية، مهما بلغت حدة شعورها القومي، عاجزة فعليا عن تحقيق رسالتها التاريخية ، عاجزة عن التوجيه الحر المستقل لتطور قوى الانتاج ـ باختصار انها عاجزة من ان تكون برجوازية وطنية . وكما رأينا اعلاه ، فقوى الانتاج هي محرك التاريخ ، والحرية الكاملة في توجيه نموها هو شرط لا غنى عنه للعبها دورها بفاعلية .

لا تحرر وطني بدون السيطرة على نمو قوى الانتاج

هكذا نرى ان السمة المميزة للسيطرة الاستعمارية باقية في ظل الكولونيالية والاستعمار الجديد على حد سواء : تعطيل المسار التاريخي للشعب المقهور عبر الاغتصاب العنيف لحرية تطور قوى الانتاج المحلية . وهذه الملاحظة ، التي تشدد على الجوهر الواحد للشكلين الذين تكتسيهما السيطرة الاستعمارية ، تبدو لنا ذات اهمية بالغة بالنسبة لفكر وممارسة حركات التحرر ، في مجرى النضال وبعد نيل الاستقلال .

وبناء عليه ، نقول ان التحرر الوطني هو ظاهرة رفض البنية الاقتصادية الاجتماعية لتعطيل مسارها التاريخي . وبعبارة اخرى، فان التحرر الوطني لشعب ما هو استعادته لشخصيته التاريخية ، وعودته الى التاريخ عبر تدميره للسيطرة الاستعمارية التي كان خاضعا لها .

لقد بينا ان الاغتصاب العنيف لحرية عملية تطوير قوى الانتاج للبنية الاقتصادية الاجتماعية يشكل السمة الرئيسية والدائمة للسيطرة الاستعمارية بمختلف اشكالها . كما بينا ان هذه الحرية هي وحدها الضمان للتطور الطبيعي للعملية التاريخية عند شعب من الشعوب . لذا يمكننا الاستنتاج ان لا تحرر وطني الا بتحرير قوى الانتاج المحلية تحريرا كاملا من كل شكل من اشكال السيطرة الاجنبية .

يقال في كثير من الاحيان ان التحرر الوطني يقوم على حق كل شعب في تقرير مصيره بحرية، وان هدف هذا التحرر هو تحقيق الاستقلال الوطني . ومع اننا لسنا نعارض هذه الطريقة الغامضة والذاتية في التعبير عن واقع معقد، بفضل الالتزام بالموضوعية لان اساس التحرر الوطني بالنسبة الينا ـ مهما تكن الصيغ التي يعتمدها القانون الدولي ـ هو حق الشعب المقدس في ان يكون له تاريخه الخاص، وهدف التحرر الوطني هو استعادة هذا الحق الذي اغتصبه الاستعمار ، اي اطلاق حرية نمو قوى الانتاج المحلية .

لهذا السبب، نرى ان اي حركة تحرر وطني لا تاخذ بالاعتبار هذه القاعدة وذلك الهدف قد تناضل بالتاكيد ضد الاستعمار ، لكنها لن تناضل تاكيدا من اجل التحرر الوطني .

وهذا يعني انه اذا اخذنا بالاعتبار السمات الرئيسية للاقتصاد العالمي وتجارب النضال المعادي للاستعمار ، نرى ان الوجه الرئيسي للنضال التحرري الوطني هو النضال ضد الاستعمار الجديد . ثم انه اذا وافقنا على ان التحرر الوطني يتطلب تحويلا عميقا في عملية تطور قوى الانتاج ، نرى ان ظاهرة التحرر الوطني هذه هي بمثابة ثورة كاملة . والمهم ان نعي الظروف الموضوعية والذاتية لقيام هذه الثورة ومعرفة شكل او اشكال النضال الملائمة لها .

العوامل المعيقة للتحرر الوطني

لن نكرر هنا ان هذه الظروف باتت ملائمة في المرحلة الراهنة من تاريخ البشرية . يكفي التذكير بانه توجد عوامل معيقة على الصعيدين العالمي والمحلي .

على الصعيد العالمي ، هذه هي العوامل التي تبدو لنا معيقة لحركات التحرر الوطني: الحالة الاستعمارية الجديدة المسيطرة على عدد كبير من الدول الساعية ، بعد نيل الاستقلال ، الى الارتباط بدول اخرى في مثل وضعها ، التقدم الذي احرزته الرأسمالية الجديدة في اوروبا خاصة ، حيث الاستعمار يقوم بتوظيفات تفاضلية ويشجع نمو بروليتاريا ذات امتيازات وبالتالي يخفض المستوى الثوري للطبقات العاملة ، الصفة الاستعمارية الجديدة ، السافرة او المستترة ، لبعض الاقطار الاوروبية ، كالبرتغال مثلا ، التي لا تزال تملك المستعمرات : سياسة «مساعدة البلدان المتخلفة» التي اعتمدها الاستعمار بهدف خلق او تدعيم شبه برجوازيات محلية التابعة بالضرورة الرأسمالية العالمية ، وبالتالي سد طريق الثورة ، حالة الاختناق او « الخجل » الثوري التي دفعت ببعض البلدان الحديثة الاستقلال ، التي تتوافر فيها الشروط الاقتصادية والسياسية للقيام بثورة فعلية الى المساومة مع الاستعمار أو مع عملائه ، تنامي التناقضات بين الدول المناهضة للاستعمار ، واخيرا الخطر الذي يتهدد السلام العالمي والمتمثل بامكان شن الاستعمار حربا ذرية . ان مجموع هذه العوامل تعزز قوة الاستعمار في تصديه لحركات التحرر الوطني .

على الصعيد المحلي ، يعتقد ان اهم نقاط الضعف ، او العوامل المعيقة ، كامنة في البنية الاقتصادية ـ الاجتماعية نفسها ، وفي وجهة نموها في ظل الضغط الاستعماري ، او بعبارة ادق في قلة اكتراث حركات التحرر الوطني بمميزات هذه البنية واتجاهاتها عند رسمها استراتيجية نضالها .

ونحن بقولنا هذا لا نرمي الى التقليل من أهمية عوامل داخلية اخرى معيقة للتحرر الوطني كالتخلف الاقتصادي وما يورثه من تخلف اجتماعي وثقافي عند الجماهير الشعبية ، والنزعات القبلية وغيرها من التناقضات الاقل شأنا . على انه تجدر الاشارة الى ان وجود القبائل لا يظهر كتناقض مهم الا بفضل المواقف الانتهازية التي يسلكها عادة الافراد والفئات المتحررة من النزعة القبلية داخل صفوف حركة التحرر الوطني . ان التناقضات بين الطبقات ، حتى ولو كانت جنينية ، هي أهم بكثير من التناقضات بين القبائل .

الفوارق العملية بين الكولونيالية والاستعمار الجديد

وعلى الرغم من ان الوضع الكولونيالي متماثل مع الوضع الاستعماري الجديد من حيث الجوهر ، وان الوجه الرئيسي النضال المعادي للاستعمار هو النضال ضد الاستعمار الجديد ، نرى ان هناك ضرورة حيوية للتمييز بين الوضعين في الممارسة . فالواقع ان البنية الافقية ، مهما اختلفت عن المجتمع المحلي ، وغياب سلطة سياسية مكونة من العناصر الوطنية في الوضع الكولونيالي يسمحان بانشاء جبهة نضال موحدة وعريضة هي شرط حيوي من شروط انتصار حركة التحرر الوطني . غير ان هذه الامكانية لا تزيل الحاجة الى تحليل دقيق للتركيب الاجتماعي المحلي ولاتجاهات تطوره ، ولا الى البحث عن افضل الوسائل العملية لتامين التحرر الوطني الحقيقي .

ومع اعترافنا بان كل حركة تحرر هي افضل من يعلم سبل العمل في بلده ، الا اننا نرى ان ثمة اجراء لا غنى عنه هو تكوين طليعة متماسكة وموحدة ، واعية لمعنى وهدف النضال التحرري الوطني المولجة بقيادته . ومما يزيد في الحاح هذه الضرورة ان الوضع الكولونيالي ، عدا بعض الاستثناءات ، لا يسمح ولا يحتاج وجود طبقات طليعية ذات شأن (طبقة عاملة واعية لوجودها وبروليتاريا زراعية) تؤمن رقابة الجماهير الشعبية على تطور الحركة التحررية . بل بالعكس ، فان الطابع الجنيني للطبقات العاملة والوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي لا هم قوة في نضال التحرر الوطني ـ الفلاحين ـ لا تسمح لهاتين القوتين بالتمييز بين التحرر الوطني الحقيقي والاستقلال السياسي الوهمي . وحدها الطليعة الثورية ـ وهي عادة اقلية نشيطة ـ تستطيع ادراك هذا التمايز منذ البداية وتعممه، عبر النضال، على الجماهير الشعبية .

وهذا ما ينه الطبيعة السياسية الاساسية لنضال التحرر الوطني ويعطي شكل النضال المعتمد أهمية خاصة في تقرير النتيجة النهائية لظاهرة التحرر الوطني .

اما في الوضع الاستعماري الجديد ، فالطابع العمودي لتركيب المجتمع المحلي ووجود سلطة سياسية مكونة من عناصر محلية (الدولة القومية) يؤدي اصلا الى احتدام التناقضات داخل ذلك المجتمع ويجعل من الصعب ، ان لم يكن من المستحيل ، انشاء جبهة عريضة كالجبهة التي يمكن انشاؤها في الوضع الكولونيالي . فالعوامل المادية (الاعتماد على كوادر ادارية وفنية محلية ، وتزايد النشاط الاقتصادي للعناصر المحلية وخاصة في المجال التجاري) ، بالاضافة الى العوامل النفسانية (الشعور بالاعتزاز لان البلد يحكمه ابناء شعبه ، استغلال العصبيات الطائفية أو القبلية بين بعض القادة وقطاع من الجماهير) تتضافر لاخراج قسم كبير من القوى الوطنية خارج ساحة النضال السياسي. هذا من جهة . اما من جهة ثانية ، فان الطابع القمعي للدولة الاستعمارية الجديدة ضد قوى التحرر الوطني ، وازدياد حدة التناقضات بين الطبقات ، واستمرار رموز وعملاء السيطرة الاستعمارية (مستوطنون يحتفظون بامتيازات ، قوات مسلحة اجنبية ، تمييز عنصري) ، وتزايد بؤس الفلاحين ، واثار العوامل الخارجية المتفاوتة من حيث اهميتها بين بلد واخر ـ كل هذه العوامل تساهم في الابقاء على الشعلة القومية مشتعلة، وفي رفع وعي فئات متزايدة من الشعب ، واعادة توحيد غالبية السكان ، على قاعدة التذمر من الوضع الاستعماري الجديد ، حول راية التحرر الوطني . وبالاضافة لذلك ، ففي الوقت الذي تتزايد فيه « برجزة » الطبقة الحاكمة ، فان نمو طبقة عاملة مكونة من عمال المدن والريف جميعهم ضحايا السيطرة غير المباشرة للامبريالية ، يفتح افاقا جديدة امام تطور التحرر الوطني .

وان هذه الطبقة العاملة ، مهما كان مستوى وعيها السياسي (اذا افترضنا حدا ادنى لهذا الوعي هو وعيها لحاجاتها الخاصة) ، هي الطليعة الشعبية الحقيقية للنضال التحرري الوطني في الوضع الاستعماري الجديد . الا انها لن تستطيع لعب دورها في هذا النضال بشكل كامل (وهذا الدور لا يقتصر على نيل الاستقلال) الا اذا اتحدت مع الطبقات المستغلة الاخرى : الفلاحون عموما (العمال المأجورون، المحاصصون ، والمزارعون الصغار والضامنون) والبورجوازية الصغيرة الوطنية . وان قيام هذا التحالف يتطلب تعبئة وتنظيم القوى الوطنية ضمن اطار (وعبر ممارسة) تنظيم سياسي قوي متماسك .

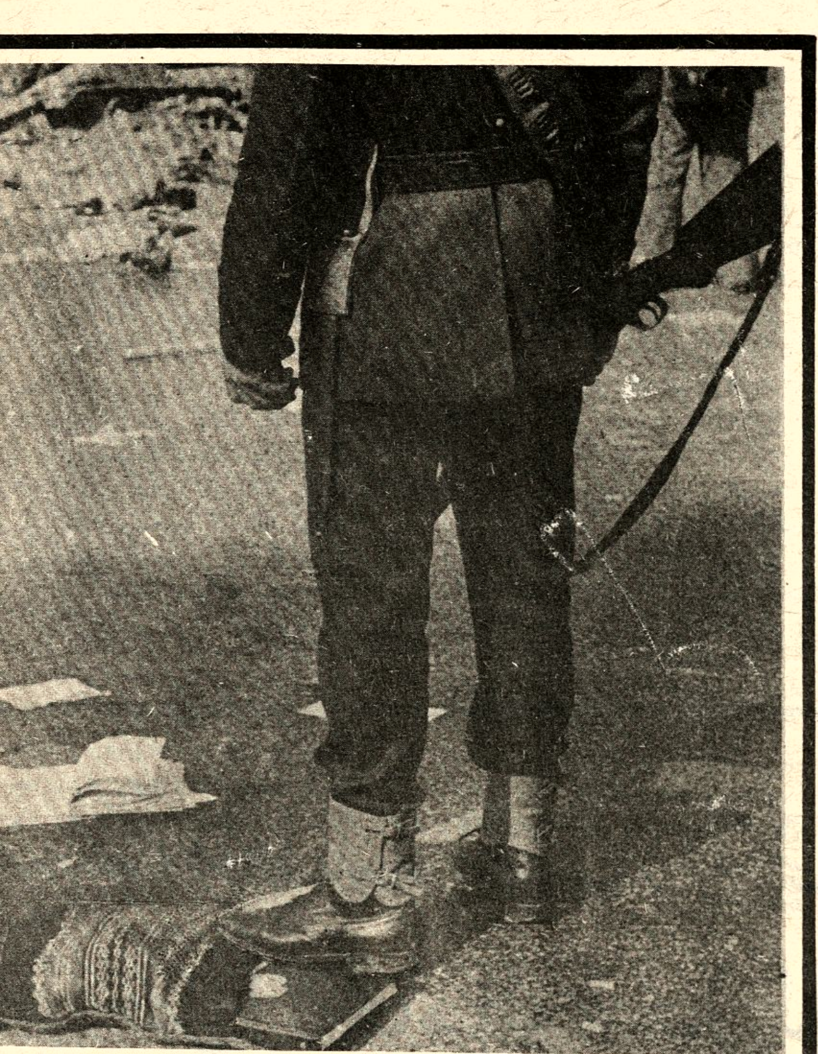
البقية في العدد القادم

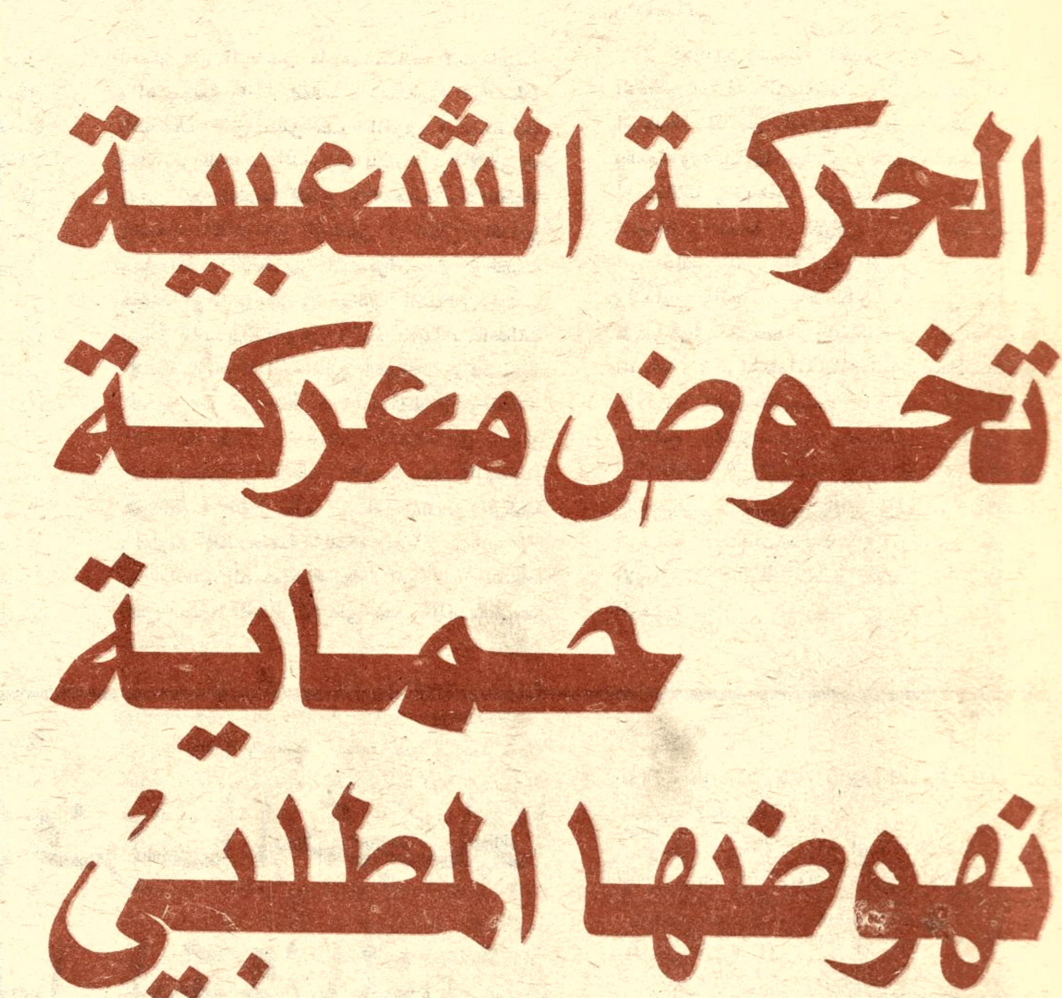
الحرية

اسبوعية سياسية عربية

في هـذا العـدد :

بيروت - الاثنين ٥/٢/١٩٧٣ - العدد ٦٠٧ - السنة الثالثة عشرة - الثمن ٢٥ قرشاً لبنانياً - HOURRIAH - Nº 607 - 5/2/1973 -





الحركة الشعبية تخوض معركة حماية نهوضها المطلبي



الكلمة الأخيرة

بعد ثلاثة اشهر من عمليات التأجيل ، والخداع المتلاحقة التي قام بها نيكسون ، تم توقيع اتفاقية وقف اطلاق النار في فيتنام من قبل الاطراف الاربعة وذلك يوم السبت في ٢٧ كانون الثاني . وكان كل من كيسنغر ولي دوك ثو قد وقعا الاتفاقية توقيعا اوليا في بداية الاسبوع الماضي . ويشكل هذا الحدث السياسي والعسكري الهام مرحلة حاسمة من مراحل الحرب الفيتنامية الثانية التي تخوضها حركة التحرير الوطني الفيتنامية ، منذ ١٧ عاما ، في وجه المعتدين الاميركيين وعملائهم المحليين المتلاحقين ، من دييم الى ثيو .

والاتفاقية انما تجسد التطور الاكيد في موازين القوى لصالح الثوار الفيتناميين على امتداد الاعوام الخمسة الماضية (منذ هجمة « التيت » عام ١٩٦٨) والتي تدعم بصورة واضحة نتيجة حملات العام الماضي حيث وجهت ضربة قاصمة لسياسة « الفتنمة » و « فرض السلام في الارياف » التي تفتقت عنها اذهان استراتيجيي الادارة الاميركية وساستها وفرضت على ثيو ان يدفع ثمن استمرار « سلطته » آلاف المعتقلين السياسيين ومعسكرات التجميع .

ان توقيع الاتفاقية هو انتصار اكيد واساسي للشعب الفيتنامي في نضاله ضد الامبرياليين الاميركيين وعدوانهم وعملائهم ، وهو يفسح المجال ، على قاعدة الانتصارات المحققة ومواقع القوة السياسية والعسكرية والقانونية التي فرضت على المعتدين وعملائهم ، امام النضال السياسي في سبيل تحرير الجنوب تحريرا كاملا ووضع مبدأ حق تقرير المصير موضع التنفيذ ، ومن أجل التوحيد التدريجي لشطري فيتنام .

وهذه الانتصارات ومواقع القوة المكتسبة ، قد اتت الاتفاقية تكرسها ، فقد تبين على أرض الواقع مدى الفشل المطلق الذي منيت به خدع نيكسون وتصعيده الوحشي لعمليات القصف وسقوط رهانه على انتزاع تنازلات مبدئية وتراجعات من قبل الشعب الفيتنامي حول قضايا يناضل في سبيلها منذ ربع قرن :

فاتفاقية وقف اطلاق النار التي تم توقيعها انما تتضمن كافة البنود الاساسية للاتفاقية التي اعلنتها هانوي في تشرين الاول الماضي . أما النقاط التي كانت في أساس ارتداد نيكسون عن الاتفاقية الماضية والتي عارضها ثيو بعنف (وبتشجيع مباشر من الاميركيين) فانها لم تتعرض لاي تعديل جوهري . فالاتفاقية لا تتضمن أي اعتراف بشرعية سلطة ثيو في الجنوب ويشير النص الذي وقعه كل من كيسنغر ولي دوك ثو بوضوح الى وجود ادارتين (الحكومة الثورية المؤقتة وحكومة سايغون) ومنطقتي نفوذ سياسي — عسكري . كما تستعيد الاتفاقية صيغة « مجلس الائتلاف والمصالحة الوطنية »والذي يتشكل من ٣ أطراف سياسية متساوية (الحكومة الثورية المؤقتة ، المحايدون ، الحكومة العميلة) وتحدد له مهمة تنظيم انتخابات حرة وديمقراطية .

أما كلام ثيو التافه حول وجود دولتين فيتناميتين والذي يتنكر فيه لارادة الشعب الفيتنامي العميقة ، والتي عززتها السنوات الطويلة من النضال المشترك ، في توحيد البلاد تدريجيا ، وحيث يتنكر حتى لاتفاقيات جنيف (١٩٥٤) فانها قد أعيدت لتوها الى مكانها الطبيعي ، الى مزبلة التاريخ ، اذ تنص الاتفاقية الموقعة (وكذلك اتفاقية تشرين أول) على توحيد البلاد وتعتبر ان خط العرض الـ ١٧ « يشكل خطا فاصلا عسكريا بين المنطقتين ، وهو ذو طابع مؤقت ولا يشكل أية حدود سياسية او اقليمية » .

وتنص الاتفاقية على ضرورة لقاء السلطتين القائمتين في الجنوب من اجل حل المسائل السياسية والتحضير لانتخابات (يحدد شكلها بالاتفاق بين الجانبين) حرة وديمقراطية ، مما يفترض اطلاق سراح ٢٠٠ الف معتقل سياسي : هذه النقطة واردة بوضوح في الاتفاقية الاخيرة ويجب ان تحل في غضون التسعين يوما المقبلة . وتتضمن الاتفاقية ، في السياق نفسه ، تعهد بضمان الحريات الفردية وحرية الكلام و الصحافة والاجتماع والتنظيم ... وهي تتطلب جميعها الغاء التدابير الديكتاتورية المتصاعدة التي يمارسها ثيو .

وبالنسبة للنقطة الاخيرة ، وسابقاتها ، والتي تستعيد أساسا مضمون اتفاقية تشرين الاول ، فاننا قد استعدنا بالضبط النقاط التي كان نيكسون وثيو قد تنكرا لها بعد تشرين الاول .

وتنص الاتفاقية بوضوح على انسحاب المعتدين الاميركيين وحلفائهم وامتناعهم عن التدخل مستقبلا بالشؤون الداخلية لفيتنام ، مما يفتح الباب واسعا امام النضال السياسي في الجنوب ضد العميل وادارته ويجبره على وضع نقاطها قيد التنفيذ : السماح لجماهير الجنوب بالتعبير الحر والديمقراطي عن حقها في تقرير مصيرها والعمل على توحيد فيتنام تدريجيا .

— الا ان الانتصار الذي حققه الشعب الفيتنامي ، وهو انتصار لكافة الشعوب المناضلة ضد الامبريالية وكل اشكال التسلط ، انما يتطلب من الشعوب ولاسيما شعوب الهند الصينية المجاورة حذرا أعلى وتصميما اكبر في النضال من اجل احباط كل ارتداد جديد من قبل المعتدين الاميركيين وعملائهم ومن أجل تحرير الجنوب من حكم هؤلاء وتحرير كل الهند الصينية .

ان التزام الحذر ومواصلة النضال يبدوان ضروريان اذا ما نظرنا الى الجو الذي سبق اعلان وقف اطلاق النار مباشرة والاطار الذي يندرج فيه .

— ويأتي وقف اطلاق النار في الوقت الذي يضطر فيه نيكسون لمواجهة الشعب الاميركي والكنغرس ، اي مواجهة الراي العام في الداخل الذي ينتظر منذ ثلاثة اشهر تحقيق الوعود الانتخابية بانهاء الحرب من أساسها . وفي وقت استمرت فيه حركات الاحتجاج في الداخل بالاتساع والتصاعد ودون ان ينجح قرار وقف عمليات القصف الوحشي في تعطيل تظاهرة الـ ٢٠ من كانون الاول ، موعد تنصيب نيكسون ، وتواصلت فيه وتصاعدت حملات الاحتجاج والمظاهرات الجماهيرية خارج الولايات المتحدة تندد بالعدوان الاميركي البربري وتعلن دعمها المطلق للشعب الفيتنامي ، بصورة كانت تهدد باحراج نيكسون جديا ، ولاسيما أمام حلفائه الغربيين ،وتجعل من امكانية ارتداد جديد على الاتفاقية — اولا في المدى القريب — امكانية شبه معدومة. وكان واضحا بشكل خاص أن صلابة القوى الثورية في فيتنام ، شمالا وجنوبا لم تلن ، رغم عنف الضربة التي وجهت اليها والتي كانت أشبه بعملية تدمير كامل للمنشآت الحيوية والاقتصادية لفيتنام الديمقراطية، لا بل ان مواقف الثوار وهانوي ازدادت تصلبا واصرارا . وقد ظهر ذلك في تعزيز الاستعدادات لمقاومة أي تصعيد حربي جديد قد يقدم عليه نيكسون كما تجسد في الجنوب بتكثيف هجمات الثوار وبالاعداد — وهو ما يؤكده المراقبون في الجنوب — لشن حملة واسعة النطاق في مطلع شباط ، موعد عيد رأس السنة الفيتنامية (التيت) ، وهي فترة يحتفظ الاميركيون عنها بذكريات مشؤومة !.

قد عبر عن الفشل التام للمغامرة العسكرية الاخيرة اعتراف الرئيس السابق لوكالة الاستخبارات الاميركية نفسه بان الاميركيين لم يتمكنوا من انتزاع اي تنازل من الثوار . وهذا اعتراف ينطوي على اهمية بالغة ، خاصة اذا علمنا ان اهداف القصف الاخير كانت سياسية بالدرجة الاولى ، اي كانت هادفة الى فرض التنازلات على الثوار عند استئناف المفاوضات.

الا ان هذه العوامل التي تؤكد سقوط رهان الرئيس الاميركي وتؤكد الانتصارات التي حققتها المقاومة الشعبية الفيتنامية والتي تدفع نيكسون لتوقيع اتفاقية وقف اطلاق النار ، لا تدفعنا بتاتا الى استنتاج وجود « ارادة لتحقيق السلام » مشتركة عند المعتدين الاميركيين والشعب الفيتنامي على حد سواء ، كما يفهم من تصريح أخير لبريجنيف . فذلك استنتاج تدحضه التهديدات التي يطلقها الناطقون باسم الحكومة الاميركية وعملائها في الخارج بهدف تطويق نضال الشعب الفيتنامي خاصة لمرحلة ما بعد وقف اطلاق النار ، كما يدحضه واقع حدة الصراع السياسي الذي سوف يلي دون شك وقف اطلاق النار مما يسمح توقع لجوء العملاء (ومن ورائهم الاميركيون) الى خرق حالة وقف اطلاق النار اذا ما انهارت مواقعهم السياسية بصورة أسرع مما يتصورون ، مع تحميل الثوار مسؤولية ذلك بالطبع ... فالسكرتير — المساعد لشؤون الدفاع في الولايات المتحدة يذهب في تصريحه الى حد التهديد الصريح باللجوء للاسلحة النووية ضد فيتنام . والعودة الى هذا التهديد القديم وتسريب الاخبار من قبل الحكومة الاميركية لارهاب الشعب الفيتنامي انما يؤكد على أن النضال (السياسي وربما العسكري) لا يزال طويلا نسبيا من أجل ضرب السيطرة الامبريالية في جنوبي فيتنام وكل الهند الصينية . ولم يفوت العملاء التايلانديين الفرصة عليهم ليؤكدوا امكان استمرار القاذفات الاميركية في الانطلاق من قواعدها في تايلندا بهدف قصف فيتنام وذلك بعد وقف اطلاق النار، في حال « خرقه » من قبل الثوار .

أما فيتنام الجنوبية ، فانها تشهد تصاعد فاشية الحكم العميل تحضيرا للفترة التي سوف تلي وقف اطلاق النار وللانتخابات « الحرة والديمقراطية » التي نصت عليها اتفاقية تشرين ، فبعد خنق كافة مظاهر الحياة الديمقراطية داخل المناطق التي يسيطر عليها وسجن عشرات الالاف من الوطنيين والديمقراطيين ، قام ثيو باعلان حالة الطوارئ في البلاد وذلك بهدف تغطية عمليات التصفية الجسدية لعناصر المعارضة ، مما يعطي صورة أولية عن المضاعفات التي سوف تنشأ في ظروف النضال المعادي لثيو في الجنوب وللاميركيين الذين يقفون وراءه (فهناك انباء عن احالة ١٠ آلاف عسكري الى اللباس المدني تمهيدا لحالة ما بعد وقف اطلاق النار) .

ان ذلك كله يوضح المنظار الذي يحكم موافقة الامبرياليين وعملائهم على وقف اطلاق النار ، وامكان لجوئهم الى خرق الاتفاقية ، وهو قد دفع القادة الفيتناميين الى دعوة الشعب الفيتنامي وسائر شعوب العالم الى مزيد من الحذر واليقظة والى تصعيد النضال من أجل الاطاحة نهائيا بمحاولات الاميركيين للاحتفاظ بسيطرتهم على الجنوب ومن أجل طردهم من كل الهند الصينية ، هذا هو مفهوم الثوار الفيتناميين للسلام .

ضمن هذا المنظار ، يستعد الثوار في الجنوب لاستقبال المرحلة الدقيقة التي سوف يفتحها وقف اطلاق النار . فقد عملت الحكومة الثورية المؤقتة منذ السابع عشر من كانون الثاني الى طرح شعاراتها التي سوف توجه المرحلة المقبلة من النضال . هذه الشعارات هي : « الحذر واليقظة » و « السعي للائتلاف » . فشددت على « تدعيم جبهة الائتلاف الشعبي التي تضم كافة الفئات الشعبية والتيارات السياسية » .

كما أكدت الحكومة الثورية على ضرورة مواصلة النضال من أجل « تحرير الجنوب والدفاع عن الشمال واعادة توطيد السلام وتوحيد الوطن » . فالثوار هم على وشك بلوغ احد اهدافهم الا وهو فرض الانسحاب الاميركي من فيتنام الا انهم يواصلون النضال من أجل هدفهم الثاني : اسقاط الحكم العميل في الجنوب ، ويشددون على « الحذر » ، وذلك على كافة الجبهات (السياسية والعسكرية والدبلوماسية) من أجل احباط كل تآمر جديد قد يحاول العدو تنفيذه .

بعد إنسحاب المعتدين الأميركيين : تصعيد النضال السياسي في فيتنام